# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٧٧

الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غونساليس فرانكو (باراغواي).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

**اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات**

**البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية**

**تقرير الأمين العام** (A/70/63)

**مشروع القرار** (A/70/L.33)

**السيدة نوفيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بقيادة رئيس الجمعية العامةوالممثلين الدائمين لدولة الإمارات العربية المتحدة ولاتفيا اللذين عملا كميسرين مشاركين لهذا الاستعراض الهام. وأشكرهما على تكريس الكثير من الوقت لإنجاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونهنئ المفاوضين على التوصل إلى توافق في الآراء يستند إلى الاجتماع الأول للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي عقد قبل ١٠ سنوات، ويضع أساسا متينا للسنوات العشر المقبلة يقوم على تآزر أصحاب المصلحة المتعددين. والأهم من ذلك، يقر مشروع قرار اليوم (A/70/L.33) بأن من شأن تآزر أصحاب المصلحة المتعددين أن يعزز التنمية الاقتصادية، فضلا عن مجتمع معلومات يحترم كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، يسرنا بوجه خاص أنه تم تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت ١٠ سنوات إضافية.

كانت ثورة المعلومات قد بدأت لتوها لدى أول اجتماعين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. ولم يكن سوى ١٢ في المائة فقط من سكان العالم يستخدمون شبكة الإنترنت حينها، وكانوا يتركزون بصورة أساسية في أمريكا الشمالية وأوروبا باستخدام أجهزة الحاسوب الشخصية. ولم ينتشر الاستخدام الواسع النطاق للهواتف الذكية إلا بعد ذلك بسنوات عديدة. وكانت فرص النفاذ إلى الانترنت بالنسبة للأشخاص الذين

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

يعيشون في العالم النامي عالية التكلفة، هذا إذا توفرت أصلا. تأملوا مدى التطور الذي يحدث في عقد من الزمان. تمثل التكنولوجيات الرقمية اليوم أساس النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويملك أكثر من ٣ بلايين شخص، أي حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم، فرصة الوصول إلى الإنترنت، وقد تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان النامية تقريبا في السنوات الخمس الماضية.

تلك إنجازات كبيرة حسنت حياة الملايين من الناس. وقد تشجع هذا النمو جزئيا بإطار التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي وضع في مؤتمر القمة العالمي الأساسي، قبل ١٠ سنوات. فقد شجع ذلك التجمع استثمارات وابتكارات تنطلق من القاعدة عوضا عن سيطرة حكومية من القمة. وقد أدى نموذج أصحاب المصلحة المتعددين ذلك إلى تشجيع وتيسير دينامية وابتكار صناعة التكنولوجيا التي نراها اليوم. وهنالك على الأقل ثلاثة أسباب واضحة لذلك. أولا، تفتقر المؤسسات الحكومية الدولية في الغالب إلى القدرات والخبرات لاتخاذ القرارات بسرعة، وهي سمة لا تتوافق مع سرعة الانترنت. ثانيا، تشمل عمليات أصحاب المصلحة المتعددين، الآراء الحيوية الأهمية لجميع أصحاب المصلحة الأساسيين في سياسات الإنترنت الدولية، لا آراء الحكومات وحدها. وأخيراً، فإن زيادة السيطرة الحكومية يمكن أن تسمح للأنظمة القمعية بتعزيز سياسات موجهة نحو الرقابة أو التحكم في محتوى الشبكة، وذلك أمر يتنافى تماما مع ما ينبغي أن تكون عليه الإنترنت.

ونحن سعداء بما تم اليوم من إعادة تأكيد واضحة لعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونتطلع إلى القيام بدورنا في المساعدة على تحقيق رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتمثلة في مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل وموجه نحو التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت وزارة خارجية الولايات المتحدة مؤخرا، بالتضافر مع جميع أصحاب المصلحة مبادرة، الربط العالمي، التي تهدف إلى إضافة ١,٥ بليون شخص إلى مستخدمي الإنترنت بحلول عام ٢٠٢٠. ومن خلال تلك المبادرة، سنعمل مع كل فئة من فئات أصحاب المصلحة التي لها دور في التنمية، بما في ذلك الحكومات الوطنية والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعميم الرأي القائل بأن الاتصال بشبكة الإنترنت ضروري للتنمية الاقتصادية مثله مثل الطرق والموانئ والكهرباء والبنيات التحتية التقليدية الأخرى.

وتهدف مبادرة الربط العالمي إلى تحقيق ذلك التوسع في الاتصال العالمي بالعمل على ثلاثة مسارات. يعمل الأول على تشجيع البلدان على إدماج الاتصال بشبكة الإنترنت بوصفه جزءا رئيسيا من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واعتماد سياسات يمكن أن تطلق العنان للنمو الرقمي. ويشجع الثاني المؤسسات الإنمائية الدولية، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالات الإنمائية، على إيلاء الأولوية للوصول الرقمي. وأخيرا، يشجع الثالث الحلول المبتكرة التي توجهها الصناعات الرامية إلى توسيع نطاق الاتصال. وقد غمرتنا السعادة بإعراب الحكومات والشركات والمنظمات من جميع أنحاء العالم عن تأييدها القوى لمبادرة الربط العالمي ومبادئها من أجل الربط الدولي، منذ إطلاقنا لها في أيلول/سبتمبر. ويعكس جزء من ذلك الدعم الدولي فهم أنه لا يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تكون قوة دافعة للتخفيف من حدة الفقر وإيجاد الفرص، إلا إذا تمكن الناس من الحصول عليها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب وزارة الخارجية بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى جانب وزراء من العالم النامي والعالم المتقدم النمو في مؤتمر بشأن الربط العالمي يعقد في واشنطن العاصمة على هامش اجتماعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السنويين في نيسان/أبريل. ويمكننا،

بمساعدة الأمم المتحدة، أن نبني مزيدا من الزخم في سبيل الوفاء بالأهداف الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وتوسيع نطاق الاستفادة من القدرة على الاتصال ليشمل المجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات في مختلف أنحاء العالم.

**السيدة فجايستاد** (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): الرسالة التي نستخلصها من هذا الاجتماع هي أن الإنترنت يظل قوة للخير وللتنمية ولحقوق الإنسان ولتمكين الناس في كل مكان. وقد شاركت السويد بعمق طوال هذه المناقشات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية المناصرة للنساء في كفالة مشاركة النساء والفتيات بوصفهن أطرافا فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة. إن المجتمع المدني شريك بالغ الأهمية في تلك العملية، كما كان في المفاوضات التي أدت إلى هذه الجلسة.

ويسعدنا أننا الآن قد حققنا تقدما في مسألة ينبغي حلها – وهي كفالة المساواة في فرص الحصول على التكنولوجيا والمعلومات للنساء والفتيات. وقد اتفقنا منذ زمن بعيد يرجع إلى عام ١٩٩٥، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، على منهاج عمل يحدد ”زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها في التعبير عن آرائها وفي صنع القرار“ إزاء وسائط الإعلام الجديدة والتكنولوجيا الجديدة. وقد آن الأوان للوفاء بتلك الوعود. ومن الواضح أن الوفاء بإمكانات التمكين فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يتطلب أساسيات مثل فرص النفاذ والمهارات والبيانات. وأعلم أننا نقوم بالكثير من العمل الهام في ذلك المجال من خلال تعاوننا الإنمائي الدولي، ولكن في الوقت نفسه ما زالت تنقصنا المعرفة الكافية. وتساهم السويد في إحصاءات يجريها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغرض زيادة فهمنا للفجوة بين الجنسين.

ونحن نرى النساء يغادرن الإنترنت قلقا على أمنهن وسلامتهن. فنفس الهياكل السلطوية الأبوية التي تحد من حياة المرأة في الحياة العامة، موجودة كذلك على الإنترنت في كل المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتتعرض النساء لخطاب الكراهية وعنف الإنترنت، وهذه مسألة أمن وحقوق إنسان في آن معا. فيجب أن نركز على تمكين المرأة، ويجب أن نتناول الموضوع من زاوية تحليل السلطة.

ويجب علينا سد الفجوة الرقمية. وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمم المتحدة والدول الأعضاء جميعا من أجل تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تمكين المرأة، وهو أمر نُصَّ عليه بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن حقوق الإنسان هي أساس مجتمع المعلومات. ولذلك، يجب أن نرفض الفصل الزائف بمقايضة حقوق الإنسان بالأمن. فهما في الواقع صنوان يكمل أحدهما الآخر. ويجب أن نضع سياساتنا على نحو يحترم ويعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتريد السويد أن ترى حوارا عالميا شاملا بشأن هذه المسائل. وسيجمع منتدى ستوكهولم للإنترنت من أجل التنمية العالمية، العام القادم، مئات ممثلين من جميع أنحاء العالم، ونحن نتطلع إلى مواصلة الحوار العالمي حول التكنولوجيا والجنسانية والتنمية المستدامة هناك.

**السيد ميتزيغر** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): باسم الاتحاد السويسري، أشكر أولاً الميسرين المشاركين وفريقهما على العمل الكبير الذي أنجزوه خلال الأشهر الستة الماضية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وجميع ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومات. فقد نجحوا في تقديم مشروع نص يمكننا دعمه دعما كاملا (A/70/L.33) وعلينا أن نفهم أن جهود ومساهمات كل منا ضرورية إذا ما أردنا إيجاد سبل ملموسة لتعزيز انبثاق مجتمع معلومات مفتوح للجميع. وذلك هو السبيل لنجاحنا في تسخير الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن البشر هم محور مجتمع المعلومات. فيجب أن تتاح للجميع – الرجال والنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على حد سواء – فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأن يتمكنوا من الاستفادة منها. فالمساواة في الفرص، وعدم وجود الحواجز والتمييز والاستخدام الحكيم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، شروط أساسية لتحقيق ذلك الهدف.

وتمثل جلسة الجمعية العامة هذه نهاية لعملية التشاور المفتوح بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث يجب أن نقرر بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها في المستقبل لتحقيق الأهداف التي حددناها وفقا لنتائج القمة العالمية. ويبين الاستعراض أننا أحرزنا بالفعل تقدما كبيرا منذ عصر اجتماعات جنيف وتونس، لا سيما الحوار بين أصحاب المصلحة. ويتزايد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية، وسيستمر في النمو.

وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نرى أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين علينا التصدي لها بطريقة أكثر تركيزاً. وتظهر تحديات جديدة وتتطور باطراد. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي في جعل سد الفجوة الرقمية أولوية عليا. وينبغي أن نلتزم بالعمل معا بصورة أكثر اتساقا في المستقبل. وبطبيعة الحال، يجب أن نواصل تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة فيما يتعلق بالإنترنت عالي السرعة وخدمات النطاق الترددي العريض الجديدة، من حيث تكاليف الاستخدام والمحتوى المحلي وتعدد اللغات والتطبيقات. غير أننا يجب ألا نغفل عن أهمية تعزيز القدرات على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وإذا ما تم استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استغلالاً كاملا، يصبح ضروريا ضمان وصول الشعب غير الخاضع للرقابة إلى المعلومات وحرية التعبير وحماية حقهم في الخصوصية. وهذا هو السبيل إلى كفالة قدرة الأشخاص على التشكيل الحر لآرائهم ومشاركتهم المستنيرة في النقاش الديمقراطي ومشاركتهم الكاملة في الحياة السياسية.

وتؤثر هذه التحديات بصفة خاصة على النساء والفتيات، اللاتي كثيرا ما يكن في وضع لا يسمح لهن بالاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويُحرمن بالتالي من الكثير من إمكانيات تنمية حياتهن المهنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهذا مصدر قلق كبير. فاستقلال المرأة والمساواة بين الجنسين أمر محوري لحقوق الإنسان وللقيم السويسرية. وهي أساسية لمؤسساتنا الديمقراطية. وكوسيلة للوصول إلى حياتنا العامة وحياتنا السياسية الجديدة، يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين المرأة والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. إن أهمية تعزيز تحقيق المساواة للمرأة واستقلالها وحمايتهماتحد تم تحديده منذ عام ٢٠٠٣، في أول تعبير عن رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهو أكثر أهمية اليوم، إذا أخذنا في الاعتبار أنه لا يمكن حقاً تحقيق أي من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) مالم تُدمج فيها النساء والفتيات ومالم تؤخذ احتياجاتهن وأصواتهن الخاصة في الاعتبار. ولكي نساعد مجتمعنا على التطور والقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة، وهي التي تأتي بالنمو الاقتصادي، يجب أن يكون بمقدور إمكانات نصف سكان الكوكب – أي النساء والفتيات – أن تزدهر ازدهارا كاملا.

إن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين من أفضل السبل لتعزيز تعميم التنمية المستدامة. وللقضاء على الفجوة بين الجنسين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن نتصدى لمختلف أبعادها – إمكانية الوصول والتكلفة والمهارات والاستخدامات. وتعتقد سويسرا أن توفير إمكانية

أكبر للوصول إلى أنواع جديدة من التدريب والمهن غير التقليدية والقدرة على إيجاد مؤسسات ابتكارية، مرحلة حيوية في العمل الذي يتعين القيام به.

وعندما يتعلق الأمر بتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومعالجة التحديات المقبلة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الجميع، ستواصل وكالات الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي. بيد أننا إذا أردنا أن نجعل رؤيتنا حقيقة واقعة، يجب أن تستمر عملية استعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومراحله المقبلة بطريقة شاملة تكون مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة. وسيكون الدور المتواصل لمنتدى إدارة الإنترنت أساسيا. إن قيم ومبادئ التعاون ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين التي اتسمت بها عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ إنشائها، فضلا عن الاستمرار في تنفيذ استنتاجاتها، سوف تتطلب التزام جميع الأطراف المعنية، سواء كانت المنظمات الدولية أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية والتقنية أو وكالات الأمم المتحدة أو الحكومات.

وسويسرا ملتزمة أيضا بتطوير قدرات جديدة لتمكين جميع الأطراف المعنية من إجراء المناقشات واتخاذ القرارات على قدم المساواة، في سياق أدوار كل منها. ولذلك أطلقنا منتدى جنيف للإنترنت. وإذ أن جنيف هي أحد مقار استضافة المنتديات الرئيسية حيث تجرى مناقشة السياسات ذات الصلة بالمسائل الرقمية ووضعها موضع التطبيق العملي، فإن المنبر يتيح حيزا مفتوحا للنقاش ويهتم بشكل خاص بدعم الدول الصغيرة والبلدان النامية. ونأمل أن يواصل تقديم مساهمة كبيرة، ونشجع جميع الأطراف المعنية في كل مجال على المشاركة بنشاط والاستفادة منه على أفضل وجه. يمكن للمناقشات وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين لاتخاذ القرارات بشأن قضايا السياسة العامة أن تساعدنا على إيجاد الحلول التي تناسب تطوير مجتمع معلومات بما يتسق مع رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعرب عنها في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥.

**السيد ديباك** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الميسرين على التزامهما المنقطع النظير بإنجاح استعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأود أيضا أن أشكر جميع أصحاب المصلحة على تمكيننا من التوصل إلى الوثيقة الختامية لاستعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (A/70/L.33)، التي لا تمثل تطلعات المستخدمين فحسب، بل ويبدو أنها تعكس احتياجات الأشخاص الذين سيحصلون في المستقبل على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

لقد حققنا تقدما كبيرا بشأن إدارة الإنترنت منذ عام ٢٠٠٥. وكما تقر الوثيقة الختامية، من الضروري أن تنعكس شواغل وأولويات الجهات صاحبة المصلحة من المناطق النامية بشكل جوهري في جميع العمليات العالمية لإدارة الإنترنت. ولذلك نؤكد من جديد التزامنا بالنهج متعدد أصحاب المصلحة إزاء إدارة الإنترنت ونشجع على تبنيه من جانب جميع المناطق الجغرافية والمجتمعات. وينبغي لنا جميعا أن نتفق ونقر بأنه نظرا لأن نسبة كبيرة من البليون مستخدم التالي لشبكة الإنترنت ستكون من البلدان النامية، فإنه يتعين صياغة السياسات التي تعزز فرص الوصول إلى الإنترنت بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية. يقر الاستعراض بأهمية سد الفجوات الرقمية – بين البلدان وبين الجنسين – إذا أردنا أن نجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية للتنمية. ونتطلع إلى المساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة على صعيد كل من المعارف والموارد المالية والتكنولوجية، بما في ذلك عن طريق تفعيل صندوق التضامن الرقمي، الرامي

إلى تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. كما نؤيد تجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت.

ونعتقد أن هناك روابط وثيقة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). والهند ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من خلال النشر الفعلي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها. نحن نعتقد أن التكنولوجيا يمكن أن تغير العالم وتحدث تحولا في حياة الناس. إنها تنير وتمكن وتساعد في تحقيق مفهوم رئيس وزرائنا نارييندرا مودي – سابكا ساث، سابكا فيكاس – أي ”التنمية للجميع“.

اليوم، أصبحت الهند طرفا فاعلا رئيسيا في السوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات، ويشمل نموذج أعمالنا توفير الخدمات عبر الإنترنت باستخدام شبكة الإنترنت. وشهد أيضا القطاع الناشيء في الهند ابتكارات هائلة واجتذب استثمارات كبيرة جعلته يحتل المرتبة الثالثة على مستوى النظم الإيكولوجية الناشئة في العالم. تخرج للعيان كل يوم أربعة مشاريع ناشئة للتكنولوجيا الجديدة، ونظرا لما تتسم به من سرعة ومرونة وانخفاض التكاليف فسرعان ما تصبح نماذج مفضلة للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

بالنسبة للهند، شهد العقد الذي انقضى منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥ ثورة في مجال الاتصالات المتنقلة. لقد تخطينا العديد من مراحل التنمية في الحصول على التكنولوجيا، وأدى ذلك إلى زيادة هائلة في الطلب على الخدمات الرقمية. في عام ٢٠٠٠، كان لدينا أقل من ٣٠ مليون من مستخدمي الهواتف بين سكان تعدادهم حوالي بليون شخص. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، سنكون قد تجاوزنا بليون مستخدم للهواتف بين سكان تعدادهم ١,٢٥ بليون نسمة. وخلال السنوات القليلة المقبلة، مع تقلص عراقيل الحصول على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نتوقع حدوث طفرة مماثلة في نقل البيانات واستخدام تقنية النطاق العريض. استغرقت الهند ٢٠ سنة لتحقيق وصول أول ١٠٠ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت. واستغرق إضافة الـ ١٠٠ مليون مستخدم التاليين ثلاث سنوات، في حين استغرق إضافة الـ ١٠٠ مليون الثالثة أقل من ١٨ شهرا. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من بين البليون مستخدم الجديد للإنترنت في العالم سيكون حوالي ٤٠٠ مليون من الهند.

وخلال هذه الفترة، شهدنا أيضا نموا هائلا في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. لكن الأمر الأبرز هو الفرصة الرقمية الهائلة التي تنتظرنا، من مجالي الصحة والتعليم إلى مجالي الزراعة وإدارة الكوارث، ومن تنمية الموارد البشرية إلى تعميم الخدمات المالية. وفي حين نشهد تحقيق تقدم، لا يزال حوالي ٩٠٠ مليون شخص في الهند يفتقرون إلى الوصول لشبكة الإنترنت. وهذا يؤدي إلى عدم التماثل في المعلومات والمعارف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم التماثل في الفرص. وبالتالي، من الأهمية بمكان سد الفجوة الرقمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت الهند برنامج الهند الرقمية، وهو برنامج طموح يجري تنفيذه على شكل مهمة من أجل سد الفجوة الهائلة بين من يملكون الوصول الرقمي ومن لا يملكونه. وبوصفنا أكبر ديمقراطية في العالم، نسعى إلى تمكين المواطنين من خلال منحهم حق التعبير والاختيار. وتعمل المشاركة المباشرة للمواطنين في صياغة السياسات العامة عن طريق منابر وسائط التواصل الاجتماعي مثل ميغوف على تحقيق ذلك. وما زلنا ملتزمين بتشاطر خبراتنا الإنمائية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع سائر البلدان النامية الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نفذت الهند مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا الطموح، الذي يهدف إلى استخدام ساتل وشبكة ألياف ضوئية لربط ٥٣ دولة عضوا في

الاتحاد الأفريقي كل بالآخر وبالهند، وتوفير التعليم الإلكتروني والتطبيب عن بعد والتطبيقات الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، في ١٢ تموز/يوليه، دشنا أول مشروع للتطبيب عن بعد بين الهند وآسيا الوسطى.

وإذ نتحول إلى العصر الرقمي، نواجه تحديات تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني. والعديد منها ليس مفهوما فهما جيدا، والتصدي لها أقل بكثير. ويسلم النهج المتعدد الأطراف بأن للعديد من مجموعات أصحاب المصلحة أدوارا مختلفة تضطلع بها في إدارة الإنترنت على الصعيد العالمي، مع اختلاف مستويات المسؤولية من دور لدور. وفي سياق الأمن والشواغل المترابطة للسياسات العامة، نعتقد أن للحكومات، التي تتحمل المسؤولية النهائية عن توفير الخدمات الأساسية وضمان السلامة العامة، دورا رئيسيا تضطلع به وأنها محورية بالنسبة لمناقشات أمن الإنترنت. وينبغي لنا أيضا أن نهدف إلى وضع اتفاقية عالمية لمعالجة قضايا أمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني.

وإذ تتعامل الهند والعالم مع التغييرات في إدارة الإنترنت، من المهم أن نضع في الاعتبار أن هذا الأمر ليس أمرا لا طائل منه. بل إنه يمكن أن يعود بالفائدة على الجميع.

وشبكة الإنترنت ليست موردا نادرا، ولكنها منبر تمكيني قوي، يمكن أن يُستخدم لتحقيق مصلحة الجميع. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تنفيذ توصيات الاستعراض بشأن تعزيز التعاون على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، مع مراعاة العمل الذي أنجز حتى الآن.

وفي الختام، نرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غيرت حياة الناس الذين يمكنهم الوصول إليها إلى الأفضل. كما أنها تحمل في طياتها وعودا كبيرة بأن تحقق الشيء نفسه لأولئك الذين لا يزالون محرومين من فوائدها اليوم نتيجة لعدم اتصالهم بها. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على التزامنا بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة في السعي نحو إيجاد منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيرها للمجتمع العالمي بأسره والعالم النامي.

**السيد مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا. تؤيد مجموعة أقل البلدان نموا البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

ونود أن نهنئ جميع الوفود على الجهود المبذولة لكفالة اعتماد مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) الذي تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء. فبعد مفاوضات طويلة ومكثفة، تمكنا من وضع مشروع وثيقة يكون مقبولا لنا جميعا. ونود أن نذكر أنفسنا بأن هذا الأمر في حد ذاته يمثل انتصارا لتعددية الأطراف.

لقد وجه إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات الانتباه إلى أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى اهتمام خاص في جهودها الرامية إلى إنشاء هياكل أساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٥، تكرر التأكيد على الحاجة إلى تقديم مساعدة لمنسقة لأقل البلدان نموا في مجال الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتم تسليط الضوء على أنه ينبغي تشجيع الأطراف المعنية – أي مقدمي الخدمة – على تقديم خدمة الإنترنت التجارية في أقل البلدان نموا بأسعار معقولة، نظرا للقيود التي تواجهها هذه البلدان.

وحدد برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١١، هدفا يتمثل في تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسعي إلى توفير خدمة الإنترنت بتكلفة معقولة للجميع في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وتم تعزيز ذلك الهدف في خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وباعتباره الغاية ٩ (ج) في الخطة، فقد أصبح إحدى الثمار التي يتعين حصادها في وقت مبكر. وبوجه عام، ستتوقف مصداقية أهداف التنمية المستدامة وإمكانية تحقيقها إلى حد كبير على قدرتنا على الوفاء بالموعد النهائي المحدد بحلول عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأهداف والغايات التي حددها المجتمع الدولي وحكومات أقل البلدان نموا، فإن الواقع المؤلم هو أن نسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من الأسر المعيشية في هذه البلدان يمكنها الوصول إلى شبكة الإنترنت. وعلى صعيد الوصول إلى خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض – وباستثناءات قليلة جدا – فإن معظم أقل البلدان نموا لديها اتصال ضعيف جدا أو ضئيل في الأساس بالنطاق العريض في المناطق الريفية. وثمة احتمال قوي بأنه مع الظهور السريع للتكنولوجيات الأحدث، ستستمر الفجوة الرقمية في النمو وسيزداد تخلف أقل البلدان نموا عن الركب.

وقد بذلت أقل البلدان نموا قصارى جهدها بغية أداء ما عليها من التزامات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمعظم هذه البلدان لديها سياسات عصرية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتناسب مع واقعها الوطني، إلا أن التقدم بطيء. ويكتسي التعاون الدولي أهمية قصوى لضمان إنشاء البنية الأساسية اللازمة في أقل البلدان نموا ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى هذه البلدان من أجل تيسير الوصول إلى شبكة الإنترنت للناس في جميع مناحي الحياة.

ومن ثم، تهيب أقل البلدان نمواً بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين إيلاء الاهتمام وتقديم مساعدة حقيقية للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في إنشاء البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها في بلدانها. فلم تتجسد بعد شواغل هذه البلدان وما يحدها من قيود بشكل كاف في الوثائق الختامية المختلفة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وحتى عندما تكون هناك التزامات محددة من جانب الشركاء، فإنها لم تتحقق بعد. وفي خطة عمل جنيف، تكرر التأكيد على دعوة محددة إلى البلدان المتقدمة النمو لمطالبتها بالوفاء بالالتزام بتخصيص نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. ومن دون دعم الشركاء في التنمية، لن تتمكن أقل البلدان نموا من الاندماج بنجاح في الطريق السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وهناك فرصة كبيرة لبناء مجتمعات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نموا نتيجة لما لديها من مورد يتمثل في شبابها المتعطش للمعرفة. ويمكن للتدخل المناسب في مجال السياسات، مدعوما بالمساعدة التقنية، أن يطلق العنان لإمكانات مباشري الأعمال الحرة والقوى العاملة من الشباب. ويمكن لإسهام العاملين المستقلين على شبكة الإنترنت في مجال التطبيقات المبتكرة أن يساعد أقل البلدان نموا على تحقيق قفزة في جهودها الإنمائية. ونحن نقدر حق التقدير الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا الصدد، ونحثه على زيادة ما يقدمه من مساعدة.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق بإيجاز إلى هذا الموضوع بصفتي الوطنية. ترى بنغلاديش أن حصول الناس على المعلومات في جميع مناحي الحياة شرط أساسي للتنمية الوطنية. وتولي حكومة بنغلاديش أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أحد العناصر الأساسية للتمكين وأداة رئيسية لخطة التنمية لديها. وفي الوقت الحاضر، تتصل جميع المجالات في بنغلاديش، بما في ذلك على مستوى معظم القواعد الشعبية في الحكم المحلي، عن طريق الإنترنت. وبدأت الحوكمة الإلكترونية على جميع المستويات، ولا يحتاج الناس الآن للانتقال إلى مقار المقاطعات لملء الاستمارات الحكومية المختلفة، أو لتقديم طلبات، أو لشراء ممتلكات أو

بيعها، وما إلى ذلك، فقد تم بالفعل تصميم حوالي ٦٠٠ تطبيق محمول في بنغلاديش في هذا المجال. ونعمل حاليا لتوسيع نطاق شبكة الألياف البصرية لتصل إلى كل ركن من الأركان في بنغلاديش، فضلا عن مراكز التداول عن بعد عبر الفيديو على الصعد المحلية ونظم التعلم الإلكتروني ونقاط الاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت والحوسبة السحابية.

كما استفاد الاقتصاد بصورة مباشرة من إعطاء الأولوية لنظم المعلومات. وفي الوقت الحاضر، تجني بنغلاديش حوالي ٣٠٠ مليون دولار من صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم العاملون المستقلون، يعملون في هذا القطاع. ومن المتوقع أن يدر التعهيد في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها حوالي بليون دولار لبنغلاديش خلال السنوات الخمس القادمة. ويتناسب هذا التقدم المحرز في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع رؤية عام ٢٠٢١ لبنغلاديش رقمية، كما حددتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة. وسيمهد هذا السبيل لتخرجنا من فئة أقل البلدان نموا في السنوات الست القادمة. ونحن نعمل عن كثب مع جميع شركائنا، بما في ذلك بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، وذلك بتبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها تعود بالنفع علينا جميعا.

وأخيرا، فإنه يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في التنمية والجهات المعنية الأخرى، الوفاء بالتزامهم بمساعدة أقل البلدان نموا على بناء هياكل أساسية مادية قابلة للاستمرار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل كفالة تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات منهاج العمل للوفاء بذلك الالتزام بطريقة ملموسة. وستضطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور حفاز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومع توفير الدعم المناسب من جانب الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، فإن أقل البلدان نموا على ثقة من أنها ستكون قادرة في نهاية المطاف على تحقيق أهدافها الخاصة بالتخرج من فئة أقل البلدان نموا.

**السيدة كالاموينا** (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٣٢ دولة.

وأود في البداية أن أنوه، مع الامتنان، بتقرير الأمين العام الزاخر بالمعلومات (A/70/63) عن التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها حتى الآن في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتقرير الأمين العام يسلط الضوء على التطورات الإيجابية في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع الإقرار بالحاجة إلى زيادة توسيع نطاقها.

وما أن تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسخيرا كاملا، فستكون مكونا أساسيا من مكونات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. ونحن واثقون بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد كثيرا في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

كما أن التوسع في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الحد من الأعمال الورقية خلال عمليات التخليص الجمركي وعبور الحدود، مع استخدام المدفوعات الإلكترونية والمتابعة الإلكترونية لمسار الشحنات، يمكن أن يؤدي إلى تعجيل ملموس لتدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وإلى تخفيض تكاليف التجارة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بمواصلة تعزيز التجارة الدولية. وقد حسنت زيادة استخدام نظام المنفذ الواحد المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظام الآلي للبيانات الجمركية التخليص الجمركي والإجراءات بشكل كبير.

كما يمكن أن تضطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور رئيسي في التنمية الأوسع نطاقا للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية من خلال زيادة كفاءة إنتاج السلع والخدمات، والتأهب للكوارث، ونظم الإنذار المبكر، والإنقاذ، والإغاثة منها، والتخفيف من حدتها، والاستجابة لها؛ وإدخال تحسينات في تقديم الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية؛ وإيجاد فرص عمل وتعزيز تنظيم المشاريع الصغيرة.

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبدو حلا سحريا للمشاكل الإنمائية في البلدان النامية غير الساحلية، فإن الفوائد المحتملة المشار إليها أعلاه لا يمكن أن تتحقق على المستويات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية. فثمة فجوة رقمية عميقة بين البلدان النامية غير الساحلية ومجموعات البلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن متوسط النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية تحسن من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، فإن هذا الرقم أقل بكثير من المتوسط في العالم النامي، الذي يبلغ ٣٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، والمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤٠,٦ في المائة. ويكمن العائق الرئيسي أمام الاستفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية في ارتفاع تكاليف اقتناء هذه التكنولوجيات.

فتكاليف الاتصالات العريضة النطاق، كحصة من الدخل القومي الإجمالي، أعلى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية منها في البلدان الساحلية الواقعة بالقرب من كابلات الاتصالات البحرية. ولهذا السبب فإن أحد المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا ركز تحديدا على تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية. وقد وضع برنامج عمل فيينا أهدافا محددة يتعين إنجازها على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والشركاء الإنمائيين فيما يتصل بتطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما يطلب برنامج عمل فيينا أن تعمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر معا من أجل تحديث مرافق المرور العابر والنقل، والجمارك والمرافق الحدودية الأخرى بالاستفادة الكاملة من قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونناشد الشركاء في التنمية دعم البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز ما لديها من سياسات النطاق العريض، وتطوير ما يلزم من الهياكل الأساسية العريضة النطاق لتوفير خدمات بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية حتى تتمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة والميسورة التكلفة. وينبغي على الشركاء الإنمائيين مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية مع بلدان المرور العابر النامية لتيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة، وفقا للشروط المتفق عليها من الطرفين، من أجل تطوير البنية الأساسية وصيانتها وتحقيق استدامتها.

وبصفتنا مجموعة، فإننا نقدر الفائدة الكبيرة التي تسهم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من حدة الكوارث، ونظم الإنذار المبكر، والاستجابة الإنسانية، والتنمية الزراعية، وتوفير التعليم والخدمات الصحية. وبناء على ذلك، فإن الجهود المتضافرة تمثل ضرورة لبناء القدرات فيما بين البلدان النامية غير الساحلية حتى يتسنى لها الحد من التحديات الإنمائية التي تواجهها.

وتدرك مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الأهمية التي توليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما هو مبين في الهدف

١٧، تركز خطة عام ٢٠٣٠ على تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبلدان الجنوب، والتعاون الإقليمي والدولي الثلاثي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والحصول عليهم، وعلى تقاسم المعارف واسعة النطاق على أساس الشروط المتفق عليها من الطرفين، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة ومن خلال آلية لتسهيل التكنولوجيا العالمية.

كما تزيد المجموعة من تعزيز تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ونشرها إلى البلدان النامية وانتشارها فيها بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، كما يتفق عليها الطرفان. كما تدعم التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، تحيط البلدان النامية غير الساحلية علما أيضا بالأهمية التي توليها خطة عمل أديس أبابا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتفاق المجتمع الدولي على العمل للدفع بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية واستخدامها وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية.

وندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ ما هو مدون. وندعو شركاءنا الإنمائيين، وشركاءنا في بلدان الجنوب، والمصارف الإنمائية، والقطاع الخاص إلى دعم الاستثمارات في قطاعات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدينا، ومساعدتنا على سد الفجوة الرقمية.

**السيد شتشيرباكوف** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي البداية، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للميسرين، الإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، على ما بذلاه من طاقة وجهود هائلة في التفاوض بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33).

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للجماعة أدوات مفيدة لتعزيز التنمية البشرية، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها من عناصر التمكين الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا. ولهذا السبب، فإن منطقتنا قد وافقت على مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الرقمية مع المشاريع الإقليمية وتعزيز الأنشطة التي تركز على الابتكار، وتدريب الموارد البشرية، ونشر التكنولوجيات الجديدة وممارسات الإدارة الجيدة ونقلها، فضلا عن التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استنباط حلول في جميع مجالات الحياة، ولا سيما الوصول إلى العدالة، والصحة، والتعليم، والزراعة، وتهيئة مؤسسات شاملة تتسم بالفعالية والمساءلة على جميع المستويات.

ومع ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى تعزيز عملية المتابعة في تونس العاصمة وجنيف والعمل بعزم على وضع رؤية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات يكون محورها الناس، وتكون موجهة نحو التنمية، والوفاء بالأهداف المتفق عليها. ومن العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية وتطويرها ونشرها، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط ميسرة وتفضيلية.

غير أننا نلاحظ بقلق استمرار الفجوة الرقمية والتفاوت في القدرة على الابتكار والربط الإلكتروني وفرص الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

داخل البلد الواحد وفي ما بين البلدان. ونسلط الضوء أيضا على ضرورة التصدي للتحديات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل في هذا المجال.

وترى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن شبكة الإنترنت ينبغي أن تكون منفعة عامة عالمية مفتوحة وأن إدارتها يتعين أن تشتمل على عمليات متعددة الأطراف تشارك فيها جهات متعددة من أصحاب المصلحة. وينبغي أن تكون شفافة وديمقراطية وتنطوي على المشاركة الكاملة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. وينبغي أن نسعى معا إلى توفير فرص الوصول للجميع، ولا سيما البلدان النامية كافة، من أجل دعم الهدف الوارد في أهداف التنمية المستدامة والذي يرمي إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التعدد اللغوي.

ومن ثم، فإن الجماعة تدافع عن حياد الشبكة وتحميه وتضمنه بوصفه مبدأ لإدارة الإنترنت، يقضي بتدفق المعلومات عبر الإنترنت دون تمييز أو ترتيب أولوية المرور حسب المحتوى أو المنشأ أو الوجهة المقصودة أو نوع الخدمة أو الوجهة النهائية أو التطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز التقدم المحرز في تشجيع زيادة المشاركة والانخراط في مناقشات إدارة الإنترنت على الصعيدين الإقليمي والوطني بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل جعل إدارة الإنترنت ديمقراطية ومتعددة الأطراف وشاملة للجميع، وذلك بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة ومع تمثيل مصالح جميع الدول، بغض النظر عن مرحلة تنميتها.

والجماعة تؤكد من جديد إدانتها القوية للتجسس وإجراءات المراقبة العالمية العشوائية والواسعة النطاق في ما بين البلدان ومن جانب الدول والجهات من غير الدول، وتشدد على ضرورة التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، والتي لا يمكن أن تخضع للتمييز على أساس الجنسية.

ويتعين علينا تشجيع الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني ومنع جرائم الفضاء الإلكتروني، وعلى وجه الخصوص، إنشاء آليات من أجل زيادة الثقة والأمن لدى مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي سياق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب يجب التقيد الصارم دائما بالقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. فالتدابير المتخذة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية الأخرى ذات الصلة هي وحدها التي يمكن أن تنجح وأن تحظى بدعم واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. وأي إجراءات تُتخذ خارج هذا الإطار القانوني الدولي هي إجراءات غير مبررة وغير قانونية وغير مقبولة.

ونشير أيضا إلى أهمية حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا التزامنا، المنصوص عليه في إعلان مبادئ جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتآزرها، بما فيها الحق في التنمية، وفقاً لما يجسده إعلان فيينا. ونؤكد أيضاً من جديد أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. كما نؤكد تصميمنا على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية والوطنية.

والدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يساورها أيضا بالغ القلق إزاء ضعف الأطفال

في حالات من قبيل الاتجار بالبشر وتهريبهم وبيعهم لأغراض الاستغلال الجنسي واستدراج الأطفال وإساءة المعاملة وبيع الأعضاء البشرية والسياحة الجنسية واستغلال الأطفال في المواد الإباحية واستخدام الأطفال في المواد الإباحية وجرائم الفضاء الإلكتروني، فضلا عما تتعرض له النساء والفتيات من تحرش وإيذاء على شبكة الإنترنت. ومن المهم التصدي لهذه الظروف على نحو فعال ومنسق.

ونعرب عن رغبتنا المشتركة في بناء مجتمع معلومات يسمح لنا جميعا بإنتاج المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكن الأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب والدول الأعضاء من تحقيق كامل إمكاناتهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة، على أساس مقاصد ومبادئ الميثاق ومع الاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجمله.

وأخيرا، نشدد على أن التعاون الدولي هو الخيار الوحيد الناجع من أجل تعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يكون التقدم العلمي والتكنولوجي موجها نحو المحافظة على السلام وتشجيع رفاه وتنمية مجتمعاتنا.

**السيدة هايتز** (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول ال ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتعرب الجماعة عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76)، وممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعرب الجماعة الكاريبية أيضا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل ملديف بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتنضم الجماعة الكاريبية إلى الآخرين في الترحيب بعقد هذا الاستعراض الرفيع المستوى، وتود أن تعرب عن تقديرها للممثلين الدائمين للاتفيا والإمارات العربية المتحدة على تيسيرهما للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) وعلى العمل الممتاز الذي قاما به في تعزيز توافق الآراء خلال ساعات المفاوضات الطويلة والشاقة.

وترى الجماعة الكاريبية أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات ووثائقها الختامية وعمليات متابعتها في غاية الأهمية لتيسير التعاون الإقليمي من أجل تهيئة بيئة دولية وإقليمية مواتية لتعزيز وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في البلدان النامية.

وتؤكد الجماعة الكاريبية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت ستظلان من الأدوات الأساسية في تيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وكذلك من الوسائل الرئيسية للاستفادة من عوامل الابتكار والتعاون والشراكات اللازمة لجعل الخطة حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، تلاحظ الجماعة أن أهداف التنمية المستدامة ترسي بالفعل الأساس للروابط الوثيقة التي ينبغي أن تكون موجودة بين تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز الابتكار. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى الاستعانة بالدروس المستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحث جميع أصحاب المصلحة على الاعتراف بالدور التمكيني البالغ الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتمثلة في البيانات والإحصاءات.

وتؤكد الجماعة الكاريبية أن التجربة الإقليمية المتعلقة بالتحدي المتمثل في توسيع نطاق استخدام ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي استخدامها لدعم الجهود الإنمائية تسلط الضوء على ضرورة اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة حيال هذه المسائل. ومن المهم للغاية اتباع هذا النهج على كل المستويات من أجل ضمان تجسيد القرارات المتعلقة بالسياسات للاحتياجات وحقائق الواقع في هذا القطاع السريع التطور.

وقد أنشأت الجماعة الكاريبية برنامجا لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، فضلا عن استراتيجية إقليمية للتنمية الرقمية، وشرعت في تطوير أدوات إضافية للسياسات ترمي إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن تعبئة الموارد للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في مجال البنية التحتية للربط الإلكتروني العريض النطاق، لا تزال تشكل تحديا. وفي هذا الصدد، تؤيد الجماعة الكاريبية الاعتراف الوارد في وثيقة الاستعراض بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التدفقات المالية بشروط تساهلية في الإسهام في نتائج برنامج تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للجماعة الكاريبية في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير مزيد من الموارد وتعزيز الشراكات وزيادة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتنا الصغيرة. وسيكون دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها وبرامجها ووكالاتها في دمج مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامجها الإنمائية أمرا حاسما أيضا لنجاح هذه الجهود.

وبالنظر إلى أن تزايد استخدام التكنولوجيا يكون مصحوبا بتهديدات حقيقة ومحتملة، فإن ثمة حاجة إلى تنمية القدرات اللازمة للتخفيف من آثار جرائم الفضاء الإلكتروني وبناء الثقة في استخدام الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن الحدود الجغرافية التقليدية لا توجد في الفضاء الإلكتروني، ينبغي التصدي لأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني بالتعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك، ترحب الجماعة الكاريبية بتناول أمن الفضاء الإلكتروني في مشروع الوثيقة الختامية وتؤكد أن النُهج المتبعة لأمن الفضاء الإلكتروني يجب أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبوصفها منطقة مؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية ومنخفضة تتصف بالضعف أمام آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، تؤكد الجماعة الكاريبية أن البيئة تمثل قطاعا رئيسيا آخر للمزيد من التطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. وترحب الجماعة بالاعتراف في مشروع الوثيقة الختامية بالدور التحفيزي الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نشر الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة ومفاهيم المدن الذكية والقادرة على التكيف. وفي ضوء الاتفاق بشأن تغير المناخ الذي تم التوصل إليه مؤخراً في باريس، والذي ينبغي أن يحدد السبيل الذي يسلكه العالم نحو مستقبل منخفض الكربون ومتأقلم مع تغير المناخ، تتطلع الجماعة إلى التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية البيئة تمشياً مع الحاجة إلى جعل تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات مواكبا على نحو وثيق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتؤيد الجماعة الكاريبية ضرورة إجراء استعراضات دورية من أجل تقييم التقدم المحرز، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، في تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتعرب الجماعة عن أسفها لأنه لم يتسنَّ لها التوصل إلى اتفاق على عقد اجتماع استعراضي في عام ٢٠٢٠. وفي رأينا، إنه كان من شأن إجراء استعراض في عام ٢٠٢٠ أن يجعلنا في وضع جيد يمكّننا من تقييم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ نتائج القمة العالمية مع الأخذ في الاعتبار أوجه التقدم التكنولوجي ومشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتطوّر بسرعة. ومع ذلك، نؤكد من جديد التزامنا باستعراض عام ٢٠٢٥ ونتطلع إلى أن تصب نتائجه في عمليات استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترى الجماعة الكاريبية أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للإبقاء على تنفيذ واستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات متمحورة حول الإنسان. لذا، فإن الجماعة تؤكد من جديد دعمها للاعتراف بالروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحقوق الإنسان، ولا سيما فكرة وجوب حماية حقوق الأشخاص على شبكة الإنترنت كما هي محمية خارج الإنترنت. وتحث الجماعة أيضاً على استمرار الالتزام العالمي بالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون المتعدد الأطراف في تنفيذ مسارات عمل القمة من أجل دعم التنفيذ الكامل لمجتمع معلومات شامل للجميع.

**السيد ساريو** (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أتكلم هنا اليوم، وأود أن أعرب عن خالص التهنئة على العمل الهائل الذي أنجزه الميسّران وفريقهما المقتدر جداً.

اجتمعنا قبل عقد من الزمان في هذا المحفل لمناقشة آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ودورها في تنمية المجتمعات. و لم نكن نعلم أننا أمام نقطة تحول في طريقة انتقال البشرية إلى حقبة مختلفة اختلافاً جذرياً من عصر المعلومات.

لقد كان هذا العام عاماً بالغ الأثر هنا في الأمم المتحدة. وفي ظل إنجازاتنا المتمثلة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا والاستكمال الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وقبل ثلاثة أيام فقط اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن توصل عملية الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى نتيجة طيبة سيكون إنجازا بارزا آخر قد تحقق. إن أحد الأشياء المشتركة في هذه العمليات والنتائج هو الاعتراف بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وسنجد أن للأهداف الطموحة التي حددناها لأنفسنا في هذه العمليات روابط عميقة مع أهدافنا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيكون لتنفيذ أحدها صدى في نجاح الأهداف الأخرى.

إن من دواعي سرور ملديف اليوم أن تتكلم بصفتها رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالنيابة عن ٤٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تنتمي إلى منظمتنا بصفة أعضاء أو مراقبين. ونؤيد البيان الذي أدلى به وزير جنوب أفريقيا للاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

لقد تغير العالم كما نعرفه تغيراً جذرياً منذ التقينا لمناقشة الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنيف وتونس. والدول الجزرية الصغيرة النامية، شأنها شأن جميع البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، ذات اقتصادات قوية أو ضعيفة، قد شهدت الزخم الثوري الذي أثمرته مجتمعات المعرفة. ونفهم أيضاً الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزز إلى حد كبير تحقيق الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات. وهذا هو السبب في أننا حددنا بوضوح في إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، برنامج عملنا لأولويات التنمية المستدامة، الحاجة إلى تحسين الوصول إلى شبكات البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للمحافظة على مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ولذلك، فإن مسار ساموا يحدد الاستثمار في التكنولوجيا وما يتصل بذلك من بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه من وسائل التنفيذ الرئيسية. وهذا هو السبب في أن استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية قد أخذت هذا في الاعتبار لسنوات، سواء كان الاستثمار في التكنولوجيا من أجل إحراز تقدم في الصحة أو التعليم أو الحد من مخاطر الكوارث أو التنمية التي محورها الإنسان أو في مكافحة تغير المناخ.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة، تُعرف من خلالها على أنها حالة خاصة في سياق التنمية المستدامة. إن عزلتنا الجغرافية وتناثرنا على مساحات واسعة وضعفنا تجاه المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية هي إشارة إلى وجود إمكانات كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز الجهود الإنمائية. وفي نفس الوقت، فإن صغر حجمنا وبعدنا عن الأسواق وما يلحق بذلك من عدم القدرة على تحقيق وفورات الحجم، ومحدودية القدرات التقنية والبشرية، يشكل خطراً شديداً على تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه هي التحديات التي يجب أن نعالجها على وجه التحديد لكي تتحقق الفوائد المحتملة لمجتمع المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن أحد المبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات هي معالجة الفجوة الرقمية. وعدم الوصول إلى التكنولوجيات الميسرة والموثوقة يظل التحدي الرئيسي لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى بذل جهود لبناء القدرات من أجل تمكين الوصول. فالافتقار إلى الوصول يقترن مع عدم إمكانية تفسير البيانات الواردة. وما فتئت الفجوة الرقمية آخذة في الاتساع لأن الوصول إلى المعلومات، في حد ذاته، لا يفضي إلى المعرفة. ولن تُسد الفجوة الرقمية إلا عندما يكون المحتوى والتكنولوجيا موجهين نحو تلبية الاحتياجات والأولويات المحلية مع تعزيز قدرات المستعملين النهائيين على استخدام البيانات على نحو منتج.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مشروع الوثيقة الختامية يضع في الاعتبار الدور الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية. وكما شهدنا مراراً وتكراراً، يمكن لنظم المعلومات والاتصالات أن تقلل بقدر كبير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمخاطر الطبيعية. وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة العدد المتزايد من البلدان التي تستخدم قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة مخاطر الكوارث في سياقاتها الوطنية، وهو ما يجري القيام به من خلال التقدم في مجال الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ونظم رصد الزلازل وتحسين شبكات رصد التسونامي، بل وحتى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم قدرات الإنذار في حالات الطوارئ.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي من البلدان الأكثر ضعفاً تجاه جميع أشكال الأخطار الطبيعية والكوارث وتغير المناخ، لا بد من أن يكون هناك تبادل كافٍ للمعارف ونقل التكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً

في ضمان قدرة الدول الجزرية الصغيرة مثل بلداننا أيضاً على الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية.

وبالتالي، على الرغم من أننا نرحب بالدعوة إلى المزيد من الاستثمار في هذا المجال، فإننا نغتنم الفرصة أيضاً للدعوة إلى زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حتى يتسنى توفير ما يكفي من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لزيادة القدرة على التكيف في مجتمعاتنا.

ومن الضروري أن تُصاغ إدارة وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت وخدمات النطاق العريض، في إطار عملية شاملة وشفافة لأصحاب المصلحة المتعددين والأطراف المتعددة – وربما الأهم من ذلك كله، أن تكون موجهة نحو تحقيق التنمية والتي تظلّ مجردة من الطابع السياسي. وفي هذا الصدد، من المهم الاعتراف بأهمية تعزيز المشاركة في صنع القرار ووضع البرامج لهذه العمليات بحيث يُسمع كل صوت، صغيراً كان أو كبيراً، بوضوح تام.

وإذ نختتم عاماً رائعاً من تعددية الأطراف، فلننتقل الآن إلى المهمة الأكثر أهمية بين أيدينا وهي التنفيذ. إن بمقدورنا حقاً تحويل عالمنا. فينبغي ألا نضيّع هذه الفرصة. ولتحكم علينا الأجيال المقبلة – لا من خلال تقاعسنا عن العمل – بل من خلال عملنا.

**السيدة سوتو رويث** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تشكر المكسيك السيد ماغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، على تنظيم هذه المناسبة الرفيعة المستوى.

إنه لشرف كبير لوفد بلدي أن يشارك في جلسة اليوم، التي تُختتم بعملية استعراض الجمعية العامة بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأود أن أشكر الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا على قيادتهما الفذّة للعملية لتحقيق مشروع الوثيقة (A/70/L.33) التي سنعتمدها بالتأكيد في الغد.

إن العالم قد تغير تغيراً كبيراً منذ إعلان الألفية عام ٢٠٠٠ ومنذ اعتماد الاتفاقات في مؤتمري القمة العالميين لمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، أدّت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً أكبر في تنمية بلداننا. وقد دعمت المكسيك هذه الرؤية، وباتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم أداة أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا السبب، شرعت المكسيك في عام ٢٠١٣ في خطة إصلاح طموحة تشمل إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأمر الذي يعزز المنافسة ويدفع بتطوير البنية التحتية في القطاع قدماً؛ كما أنشأنا سياسة إدماج رقمي عالمية بوصفها التزاماً على الدولة وأقررنا بأن الوصول إلى الإنترنت حق لجميع المواطنين. وهذا الإصلاح، جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الرقمية، يوفر الأساس لتقوية المكسيك في مجتمع المعلومات وسد الفجوات الرقمية ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

ولتعزيز امتثالنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، يجب على الحكومات أن تكون أكثر انفتاحاً وشمولاً وشفافية وابتكاراً. ويجب علينا أن نتغير من أجل تلبية احتياجات المجتمع الذي يتمتع بمزيد من المعلومات والمشاركة والتمكين وهو مسؤول عن التنمية الخاصة به. ومن الضروري أيضاً وضع آليات تمكننا من رصد تنفيذ وتقييم أثر السياسات العامة استناداً إلى البيانات القائمة على الأدلة. وبتعزيز المبادئ التي توجه ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، تضطلع المكسيك بدور رائد في جهود المجتمع الدولي لتحسين إمكانية الحصول على بيانات عامة موحدة وقابلة للمقارنة والتشغيل المتبادل من خلال الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة. وحتى الآن، تم اعتماد الميثاق من ١٨ حكومة ويتلقى دعم ١٥ من

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف لرفع إمكانية الوصول والمقارنة والفائدة والأثر المتحقق من البيانات المفتوحة في جميع أرجاء العالم.

إن التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسمح لنا التعاون بتبادل أفضل الممارسات وبأن يتعلم أحدنا من الآخر. وتحظى المكسيك بشرف رئاسة آلية الرصد لبرنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهذا مثال للعالم على الكيفية التي يمكننا بها أن نقف متحدين وأقوياء بوصفنها منطقة لمواجهة تحديات الإدراج في مجتمعاتنا في عصر المعلومات والمعارف. وفي نظر المكسيك، إن شبكة الإنترنت منبر فريد للابتكار – وهي منصّة غير محدودة تشجع التنمية والتعليم والصحة وحماية البيئة ومشاركة الجمهور. ويتطلّع المكسيكيون إلى التصدي لتلك التحديات باستخدام الإنترنت باعتبارها أداة قوية وشاملة لكل القطاعات من أجل تحقيق التنمية لدولتنا وشعبها.

وفي المكسيك، نعتقد أن الإنترنت قادرة على تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي واللغوي، والتكيف مع احتياجات المحتوى المحلي، والمساعدة في التغلب على التحديات المتعلقة ببعض الفئات الضعيفة والأقليات. ولهذا السبب تقدر المكسيك أهمية منتدى إدارة الإنترنت وترحب بتركيزها على المبادئ التي بمقتضاها أنشئت شبكة الإنترنت – وهي شبكة عالمية مجانية ومحايدة ومفتوحة ومرنة ولامركزية قائمة على نموذج إدارة أصحاب المصلحة المتعددين. وقد تم الاتفاق على هذه المبادئ بالفعل في القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات المعقودتين في جنيف وتونس وقد تكررت من جديد في العملية الحالية. وتكرر المكسيك التأكيد على عرضها استضافة المناقشة بشأن مستقبل إدارة الإنترنت في الاجتماع الحادي عشر لمنتدى إدارة الإنترنت في عام ٢٠١٦.

وتعيد المكسيك تجديد التزامها ببناء حكومة المستقبل الآن. ونحتفل بعقد من التقدم التكنولوجي الذي يعطي البشرية فرصة لتحقيق خطة التنمية المستدامة التي تمّكنها التكنولوجيات مع إضفاء صبغة ديمقراطية على إمكانية الوصول إلى ظروف أفضل للتنمية وإنشاء مجتمعات أكثر عدلاً. واليوم، ليس أمام الحكومات الفرصة وحسب، ولكن الالتزام بتهيئة ظروف معيشية أفضل لدولنا، وتحقيق الإمكانات التحويلية الكاملة للتكنولوجيا لكل البشر. ويأمل وفد بلدي في أن يلتقي بجميع الحاضرين هنا في الاجتماع المقبل لمنتدى إدارة الإنترنت.

**السيد سايان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا للاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهو اجتماع هام جداً لاستعراض التقدم المحرز والتحديات وكيفية المضي قدماً في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة في السنوات العشر. يوفر مؤتمر القمة إطاراً ممتازاً لعملية إشراك الحكومات، وأسرة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وخلال العقد الماضي، شهدنا الطريقة التي أسهمت فيها عملية مؤتمر القمة في تحقيق الأهداف الإنمائية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل دولة.

وفي عالم اليوم، تؤدّي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في النمو والتنمية المستدامين. وتغيّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكيفية التي ندير بها الأعمال التجارية، وكيف نستخدم الخدمات العامة، ونتفاعل مع بعضنا البعض بل وحتى الكيفية التي نستمتع بها في حياتنا اليومية. وحتى هواتفنا متصلة بشبكة الإنترنت إلى جانب أسرّتنا وقد تغيّرت عاداتنا المعيشة اليومية بصورة هائلة في السنوات العشر الماضية. ويبدو أنها ستواصل التغير. وفي هذا السياق، أنا فخور جداً بأن أشاطركم أهداف تركيا الرئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الواردة في رؤيتنا

الاستراتيجية لعام ٢٠٢٣. وتشمل هذه الأهداف توسيع نطاق الاقتصاد ليُصنّف بين العشرة الأوائل في العالم، والتحول إلى مجتمع قائم على المعرفة، وبناء محور دولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحفاظ على نمو اقتصادي معتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعزّز سرعة الوصول إلى النطاق العريض للجميع.

وتمشيا مع تلك الرؤية، تتخذ تركيا خطوات جريئة بغية إنشاء دولة متحولة تماما باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمات الحكومة الإلكترونية. وقد نجحنا مؤخرا في إقامة مزاد للاتصالات المتنقلة الدولية المتقدمة، ليقوم الفائزون به من مشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية بتقديم خدمات اتصالات متنقلة دولية لتعزيز الإنترنت المتنقل العالي السرعة وزيادة القيمة المضافة للخدمات والتطبيقات المتنقلة في تركيا. كما أننا نهدف إلى تقديم أول خدمات للجيل الخامس بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد استضافت تركيا، بوصفها عضوا في مجموعة العشرين، مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين في أنطاليا، الشهر الماضي. والاقتصاد الرقمي كذلك موضوع هام في اجتماعات مجموعة العشرين. فالاقتصاد الرقمي جزء متنام من الاقتصاد العالمي. ويؤثر الربط الإلكتروني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العديد من القطاعات، وهناك ارتباط قوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تظل الفجوة الرقمية في جدول أعمالنا. وينبغي إيجاد سبل ووسائل تكفل توفير فرص الحصول الميسر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب أن يكون الربط الإلكتروني محط تركيزنا الأساسي. وهنالك نماذج وأمثلة مختلفة لأفضل الممارسات المتعلقة بالآليات المالية لبناء بلدان مترابطة إلكترونيا وعالم مترابط إلكترونيا. وينبغي أن تُستخدم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وصندوق الخدمة الشاملة والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقصى حد بغية تحقيق تلك الأهداف. ونولي اهتماما خاصا للفجوة الرقمية ونحن بصدد تغيير قوانيننا المختصة بالخدمة وضبط جودة الخدمة في محاولة للتغلب على الفجوة الرقمية. ونعتقد أن التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستساعد جميع مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية الأخرى.

وقد حددت الأمم المتحدة مؤخرا غايات جديدة للعالم بأهدافها للتنمية المستدامة. ونحن نؤمن بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي إحدى أهم الأدوات لتحقيق تلك الأهداف. فمن أجل التعليم الجيد والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، علينا أن نستكشف ونحسن الطرق التي نستخدم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أجل مدن رفيقة بالبيئة وخدمات اجتماعية أفضل في جميع القطاعات، نحتاج إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لب جميع سياساتنا. وإذ أن تكنولوجيا المعلومات جزء من حياتنا اليومية، فإن التمسك بحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير في سياق الإنترنت فيما يتصل بالسياسات، يزداد أهمية. وتمثل إدارة الإنترنت تحديا لنظمنا، ونحن هنا للبحث عن منهجية موجهة لخدمة الإنسان، تهدف إلى الابتكار والتنمية بنهج يتميز بتعدد أصحاب المصلحة. ويجب أن تنطبق جميع حقوق الإنسان، علاوة على مسؤولياتنا القائمة بعيدا عن الإنترنت، على الإنترنت كذلك وأن تتوفر لها الحماية فيه. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي إيلاء معظم اهتمامنا لسلامة وأمن جميع مستخدمي الإنترنت، ولا سيما الأطفال.

فأطفال اليوم رقميون بالسليقة. وهناك بعض المزايا لذلك في بعض النواحي، غير أنهم أيضا أكثر عرضه للهجمات الضارة عبر الإنترنت. إن ضمان سلامتهم وأمنهم ليس فقط واجبنا تجاههم، بل هو كذلك التزام بجعل مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آمنا. ولذلك، استُحدثت خدمات

خاصة لحماية الأطفال والأسرة، في تركيا، وأتيحت من قبل مقدمي خدمات الإنترنت مجاناً منذ ٢٠١١. ويتوجب على جميع أصحاب المصلحة المساهمة، تحقيقا لتلك الغاية. ولا يوجد وسيط بين مقدمي المحتوى والأطفال في استخدام الإنترنت. ولذلك، ينبغي لمقدمي المحتوى التصرف بنهج متوازن تجاه الأطفال. ويجب عليهم إتاحة آليات إبلاغ قوية وبسيطة ومفيدة لجميع مستخدمي الإنترنت. وينبغي ضمان سلامة كل الأطفال والشباب بحمايتهم من ممارسات الإنترنت غير المشروعة بتدابير عملية.

ويتضاعف استخدام البيانات، في عالم اليوم، على نحو كبير في الشبكات المتنقلة والثابتة على حد سواء، بفضل التطبيقات والمنتجات والخدمات الحديثة، لا سيما منذ أن أحدثت مناقشات حياد الشبكة والخدمات المقدمة عبر الإنترنت ثورة في طريقة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالخدمات المقدمة عبر الإنترنت توجد قيمة مضافة، غير أنها من ناحية أخرى تؤثر على كامل نظام بيئة النطاق العريض، وخاصة على إيرادات مشغلي الشبكات والقدرة على تمويل توزيع الشبكة. وندعو جميع أصحاب المصلحة، والبلدان التي ليست لديها قواعد أو نهج محددة تجاه حياد الشبكة إلى مناقشة هاتين المسألتين من أجل تقييم الحجج المؤيدة والحجج المعارضة.

ويبرز موضوع ساخن آخر، بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر القمة، وهو الخصوصية. فمن المهم توفير قواعد لضمان حق المواطنين في الوصول إلى شبكة الإنترنت بحيث يمكنهم التعبير عن آرائهم بحرية. وبنفس القدر من الأهمية يأتي احترام الخصوصية وحماية البيانات على شبكة الإنترنت. فيجب علينا المحافظة على التوازن بين الحقوق الشخصية والابتكار المستند إلى البيانات والاقتصاد. ومن شأن ذلك النهج إطلاق القيمة الاقتصادية للبيانات الشخصية من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى. ونحن نؤمن بأن حماية حقوق مستخدمي الإنترنت من المحتويات غير المشروعة سيكون إسهاما كبيرا في تنمية اقتصاد الإنترنت. وعلى وسطاء الإنترنت كذلك الوفاء بمسؤولياتهم في تنفيذ القوانين الوطنية لمناهضة المحتوى غير القانوني للإنترنت. ونحن بحاجة إلى العمل معا لمنع أي عمل غير قانوني، بما في ذلك إساءة استعمال الإنترنت لأغراض إرهابية. فلا ينبغي استخدام منابر وسائط التواصل الاجتماعي كوسائل دعاية من قبل المنظمات الإرهابية. والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسطاء الإنترنت ضروري لمكافحة الاستخدام غير المشروع للإنترنت.

وعندما ننظر إلى إرث مؤتمر القمة، يشهد منتدى إدارة الإنترنت على نجاحه. ونحن سعداء – بوصفنا منظمين فخورين لمنتدى إدارة الإنترنت التاسع في عام ٢٠١٤ في اسطنبول – بالتصريح بأن منتدى إدارة الإنترنت يعرف نفسه على أنه تجمع سنوي لإدارة الإنترنت، ويوفر منبرا لجميع أصحاب المصلحة لقول كلمتهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن ندعي أن منتدى إدارة الإنترنت مثال ممتاز لنموذج إدارة الإنترنت ذات أصحاب المصلحة المتعددين. وفي مناسبة اليوم، وفيما نمدد ولاية منتدى إدارة الإنترنت، نعتقد أنه ينبغي لمنتدى إدارة الإنترنت أن يخطو بضع خطوات إضافية إلى الأمام. ونعتقد أن على منتدى إدارة الإنترنت أن يقدم نتائج ملموسة لجميع أصحاب المصلحة.

وقد أعدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في عام ٢٠١٢، تقريرا عن تحسينات منتدى إدارة الإنترنت (A/67/65) استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لفتح التوصيات التي تبدأ بتقديم نواتج ملموسة أكثر ومراجعتها

بعناية لجعل منتدى إدارة الإنترنت أوثق صلة وأكثر قدرة على إيجاد حلول للمشاكل.

**السيد هيس** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نشير إلى الفقرة ٦٨ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٥، التي تنص على أننا:

”نعترف بأنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت ولضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها. ونعترف أيضاً بضرورة أن تضطلع الحكومات بوضع سياسة عامة في هذا الشأن بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة“ (انظر A/60/687، الفقرة ٦٨).

وفي ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأخيرة (القرار ١/٧٠)، نشدد على أهمية الطابع العالمي والمفتوح لشبكة الإنترنت. وتؤيد النمسا كذلك تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت باعتباره أهم صك من أجل مواصلة تطوير بيئة اتصالات للقرن الحادي والعشرين. فالتدفق الحر للمعلومات هو الأساس الذي يستند إليه مجتمع المعلومات، ولا يمكن ضمانه ما لم تتم حماية حقوق الإنسان – بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، فضلا عن الحق في الخصوصية – حماية كافية.

وفي ذلك السياق، من المهم أن نُبقي في الأذهان أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت. ذلك ينطبق أيضا على الصحفيين، والعاملين في وسائط الإعلام، وأصحاب المدونات الإلكترونية، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وثمة مجال لم يتم التطرق إليه اليوم وهو لا يبعث على الارتياح لأحد، أي سلامة الصحفيين. إن تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وسلامة الصحفيين بشكل خاص مسألة ذات أولوية بالنسبة لعمل النمسا في مجال حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، احتلت وسائط التواصل الاجتماعي مكانا هاما جدا في الاتصالات. فصحافة المواطنين تؤدي دورا حيويا في نقل المعلومات، بما في ذلك نقل المعلومات عن التطورات السياسية والتي لا تغطيها وسائط الإعلام التقليدية. لذلك فإن الحجب ينبغي أن لا يشمل الوصول إلى بعض المعلومات التي لا يُمكن الوصول إليها من خلال وسائل أخرى. وفي ذلك السياق، فإن مبدأي الضرورة والتناسب هامان بشكل خاص. ولا بد من تعريف الاستثناءات تعريفا ضيقا ووفقا لذينك المبدأين.

نؤيد جميعا الفكرة القائلة بأن تكنولوجيات الإنترنت والمعلومات والاتصالات تمثل بشكل عام أدوات مهمة لتحسين نوعية الحياة لدى جميع المواطنين. ومن الواضح تماما اليوم أن تكنولوجيات الإنترنت والمعلومات والاتصالات عامل حاسم في أي تقدم اجتماعي اقتصادي، وبطبيعة الحال ستظل كذلك في المستقبل. غير إن ذلك جانبا واحدا من العملة. والجانب الآخر هو أننا نتعامل مع ضروب عدم المساواة في الحصول بشكل خاص على الموارد الأساسية والرعاية الصحية الأساسية والتعليم، على جميع الصُعُد العالمية والوطنية. ووفقا لأحدث تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الفجوة في معظم البلدان بين الغني والفقير بلغت أوسع نطاق لها في ثلاثين عاما. وأغنى عشرة في المائة من السكان في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يكسبون ٩,٦ أضعاف من مجموع دخل أفقر ١٠ في المائة. وبالإضافة إلى أثر عدم المساواة على التماسك الاجتماعي، فإنها تلحق ضررا بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

على الرغم من ذلك، فإن تطوير مجتمع معلومات يشمل للجميع مسألة ذات أهمية حيوية لبرنامج مجتمع المعلومات لدينا. إننا نركز على مبادرات معينة ترمي إلى زيادة الكفاءة والمهارات الرقمية. وعلينا أن نكفل بأن لا يترك أي طفل المدرسة من دون تسليحه بالمهارات الرقمية بحيث تكون لدى الجميع القاعدة التأسيسية اللازمة للتعلم طوال حياتهم.

وبطبيعة الحال، علينا أن نكثف من جهودنا، ولا سيما في إدماج عشرات الآلاف من اللاجئين في سوق العمل الأوروبي بشكل عام وفي النمسا بشكل خاص.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن تكنولوجيات الإنترنت والمعلومات والاتصالات وحدها لن تغير من عدم المساواة القائمة في بلداننا، غير أنها بطبيعة الحال أدوات ضرورية للتنمية المستدامة.

**السيد تريغونا** (مالطا) (تكلم بالإنكليزية): في وقت سابق من هذا العام، وفي مؤتمر اليونسكو للتحفيز على الاتصال المنعقد في باريس، واصلت الدعوة من أجل تطبيق المفهوم القانوني للتراث المشترك للبشرية على الهياكل الأساسية الحيوية للإنترنت، كما فعلت في عام ١٩٩٧ في منتدى الإنترنت العالمي المعقود في كوالالمبور، بماليزيا، وكررت ذلك أيضا في الآونة الأخيرة في منتدى شباب الكومنولث خلال اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المعقود في مالطا في الشهر الماضي.

في ذلك الوقت، أثرت مسألة الخيارات المتناقضة بشدة والتي تواجه المجتمع العالمي فيما يتعلق بالإنترنت. الخيار الأول كان ما إذا كان ينبغي للإنترنت أن تُترك لكي تتطور لوحدها أو أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى ضمها للتراث المشترك للبشرية. والخيار الثاني ما إذا كان ينبغي للإنترنت أن تُترك من دون حماية – كما لو كان يحكمها فقط قانون الغاب بوصفها ممتلكات مباحة – أو ينبغي أن يُعترف بها دوليا وتتم حمايتها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع الأخذ في الاعتبار بأنها تُبنى بصورة متزايدة على الصعيد الدولي بوصفها ملكا مشتركا للجميع، ولذلك فهي مناسبة بشكل استثنائي بحيث تتم إداراتها بوصفها جزءا من التراث المشترك للبشرية.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين، كما يشهد على ذلك المؤتمران المنعقدان في وقت سابق من هذا العام في باريس ولاهاي. إن المقاومة الأصلية للفكرة القائلة بأن الإنترنت تراث مشترك للبشرية بدأت ببطء وبالتأكيد بدأت تتبخر في ضوء زيادة جرائم الفضاء الإلكتروني، كما أتذكر من مناقشات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بشأن هذه النقاط في أواخر التسعينات من القرن الماضي. تلك المقاومة سرعان ما تم التصدي لها من خلال الاتفاقية الحكومية الدولية لمجلس أوروبا بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني التي تتقيد بها بلدان كبرى ليست أوروبية. ولكن بدأت أيضا تحدث تطورات أخرى من شأنها أن تتغلب على المواقف القديمة للذين لا يزالون يشككون في فوائد الطابع المؤسسي.

أولا، إن شعار التشغيل في مجال إدارة الإنترنت كان قبل كل شيئ نموذجا لأصحاب المصالح المتعددين. وأصبح الآن مقبولا بصورة عامة. وعلاوة على ذلك، من الأفضل من حيث السياق أن تدعمه ”البشرية“ في ”التراث المشترك للبشرية“ الذي مما لا شك أنه يشمل جميع أصحاب المصالح. وذلك يبرر تحسين الآليات الهادفة إلى تضييق الفجوة الرقمية بشكل متساوٍ، أينما كانت، لمنفعة البشرية، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة تكثيف برامج بناء القدرات كما تم توضيحه بشكل يبعث على الإعجاب في خطة عمل أديس أبابا. وبصورة مماثلة، فإن المناقشة الخاصة المعقدة تتطلب إطارا شاملا لكي يمكن أن تتاح فكرة التراث المشترك للبشرية لجميع أصحاب المصالح. والنقطة الأساسية هنا أن نموذج التراث المشترك للبشرية يعطينا التماسك الذي يتم السعي إليه بدرجة عالية في السياسة العالمية. وبعبارة أخرى، علينا من الآن فصاعدا بذل جميع مساعينا للتغلب على التحدي الذي تمثله العولمة والذي انتشر بحكم الأمر الواقع ولكن لم يتم تنظيمه بصورة قانونية.

ثانيا، حتى القول المأثور ”إذا كانت غير مكسورة، فلا تجبرها“ لم يعد منطبقا تماما، أي التشققات والتصدعات النامية في البنية التي ظهرت مؤخرا، وتجلت في عجز أمن الفضاء

الإلكتروني الذي يتطلب بالفعل العديد من التدخلات الحكومية في جميع أرجاء العالم. لذلك فإن القول المأثور يمهد السبيل لتنظيم الإنترنت، ليس بتطبيق المبادئ العامة للقانون على الفضاء الإلكتروني فحسب، بل أيضا بوضع قواعد معدة خصيصا للإنترنت بالمقارنة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ثالثا، إن عملنا عبارة عن عملية استعراض، إذ ما زلنا نعمل بوضوح ضمن صلاحيات الأمم المتحدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات نفسه. وحتى قبل عشر سنوات، أعلن الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت أنه يُقر بأن أي شكل تنظيمي لمهمة أو رقابة تلك الإدارة ينبغي أن يتمسك بالمبدأين أو الثلاثة مبادئ التالية: أولا، لا يمكن لحكومة بمفردها أن يكون لها دور استباقي فيما يتعلق بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي، وثانيا، أن الشكل التنظيمي لوظيفة الإدارة ينبغي أن يكون متعدد الأطراف، وشفافا وديمقراطيا وأن يقترن بالمشاركة الكاملة للحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

لذلك من الواضح أن الهدف الأسمى ينبغي أن يتمثل في حماية شبكة الإنترنت والنظام الإيكولوجي العالمي للمعلومات الذي يدعم منفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة، بينما يعزز الوصول العالمي إلى شبكة الإنترنت. لذلك ينبغي إظهار المزيد من الاهتمام وتقديم المزيد الدعم لأمن الفضاء الإلكتروني وللعمل السليم الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي طيلة السنوات الست الماضية، فضلا عما يقوم به من عمل كل من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا التابع لجامعة هارفرد، وجامعة تورونتو لوضع معايير للفضاء الإلكتروني. تتضمن الحواشي في بياني المعمم وصلات شبكية للوثائق التي استشهدت بها.

إن وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كيري، كان محقا تماما في المبادئ الخمسة التي طرحها، عندما أعلن في محاضرته في ١٨ أيار/مايو التي ألقاها في سيول بكوريا، ما مؤداه أنه بالإضافة إلى الاعتراف بأن القواعد الأساسية للقانون الدولي تنطبق في الفضاء الإلكتروني، يلزم وضع قواع للإنترنت لكي يمكنها أن تزدهر.

وتنشأ المسألة إذا كانت القواعد المقترحة بالفعل هي القانون المنشود، أي عناصر اتفاقية دولية مقبلة بشأن الإنترنت، لأن كيري أقر بأنه ”حتى بهذه المبادئ، سيظل تحقيق الاستقرار الإلكتروني عملا قيد الإنجاز“. وأضاف قائلا:

> ”ما زال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله لوضع إطار موثوق حقا، استنادا إلى القانون الدولي، سيردع على نحو فعال الانتهاكات ويقلل إلى أدنى حد من خطر النزاعات.“

وزعم، بالإضافة إلى ذلك، أن تلك المبادئ الخمسة ”مفاهيم عالمية ينبغي أن تجتذب جميع الدول المسؤولة، وهي تكتسب الزخم بالفعل“. وسعي تلك المبادئ إلى تنظيم السلوك فيما بين الدول في الفضاء الإلكتروني يعني الكثير فيما يتعلق بهذه المسؤوليات الناشئة للحكومات. وهي تتناقض تناقضا حادا الآن مع الانتشاء الأصلي بتصريحات بعض خبراء الفضاء الإلكتروني المتحمسين قبل ٢٠ عاما، التي تندد بالحكومات وتحثها على عدم التلاعب بالفضاء الإلكتروني، الذي أعلنوه مستقلا تماما، كما ورد في إعلان استقلال الفضاء الإلكتروني، الذي أصدره جون بيري بارلو الذي أصبح شهيرا الآن، في دافوس، سويسرا، في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وهكذا، فأن التحديد الإلكتروني الدقيق للمواقع الجغرافية قد أتاح مجددا إمكانية إنفاذ الولاية القضائية الوطنية. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن بدأت تتلاشى مقاومة تطبيق القانون الدولي على الإنترنت استنادا إلى هذا الانتشاء الذي

لا أساس له—أولا لأن كان من الواضح بشكل متزايد أنها كانت قائمة على أدلة علمية غير صحيحة، وناقصة من الناحية التكنولوجية ولا يمكن الدفاع عنها؛ ثانيا، بسبب فقدان الثقة الذي نشأ عندما تم السعي إلى استخدام الاعتماد على أسلحة الدمار الشامل التي ثبت أنها غير موجودة بغية تبرير الحرب في العراق عام ٢٠٠٣؛ وثالثا، بسبب فقدان الثقة الأكثر أهمية والأوسع انتشارا الناجم عن المعلومات التي كشف عنها إدوارد سنودن في عام ٢٠١٣.

ليس لدي الوقت هنا لكي أسرد مبادئ السيد كيري الخمسة، التي أشرت إليها في الحاشية لتيسير الرجوع إليها، ولكن من الواضح تماما أننا عدنا الآن بالتأكيد إلى أعمال الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في ترجمة السلطة إلى قوانين من خلال الدبلوماسية – بل إننا عدنا في الواقع إلى التفاوض بشأن القانون الجديد المعني بالإنترنت. ولدينا نموذج مثير للإعجاب. ويشكل هذا المبنى بالذات والمنظمة نفسها شاهدين حيين، بعد ٧٠ عاما، على التزام المنتصرين في نهاية الحرب العالمية الثانية بتحويل السلطة إلى قانون من خلال الدبلوماسية وتحويل السيوف إلى محاريث.

وما من أحد شهد هذا بشكل أوثق من اللواء البحري مايكل رودجرز، مدير وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة. ففي ٢٧ أيار/مايو، خلال مؤتمر بشأن الحرب الإلكترونية في إستونيا، أشار إلى مبادرة مالطة في عام ١٩٦٧ بإعلان قاع البحار وباطن أرضها خارج نطاق الولايات القضائية الوطنية تراثا مشتركا للبشرية، على النحو الوارد في المادة ١٣٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولعل المرء يأمل أن يكون هذا مثالا لقانون مناظر بشأن الإنترنت. وكما قال اللواء البحري رودجرز،

”هل يمكننا أن نهيئ المشاعات العالمية التي تُمَكِّنُ الاتصالات على نحو مفتوح وموثوق وآمن ومرن، وتدفق المعلومات والأفكار ... وإطار عمل يزيد إلى أقصى حد ممكن من استخدامها من أجلنا جميعا؟ ... أود أن أرى ما إذا كان بمقدورنا إيجاد شيء يعادل العالم البحري في العالم الإلكتروني، يمكننا من مواصلة نقل المعلومات والتجارة والأفكار على الصعيد العالمي.“

إن المعلومات كمورد مشترك ومجمَّع سبق أن حللتها تحليلا شاملا الحائزة على جائزة نوبل، إلينور أوشتروم، مع زملائها في جامعة ديوك. وحتى قبل ذلك، اعتمدنا على العمل البحثي الجدير بالثناء الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المنافع العامة العالمية والإنترنت باعتبارها مثل هذا الصالح العام، وعلى الرغم من أن ذلك التصنيف، مثل تصنيفات ”المورد العام العالمي“ و ”المرفق العام العالمي“، لا يولد في حد ذاته حقوقا والتزامات دولية، بخلاف التراث المشترك للإنسانية. كما أن الاعتماد على مفاهيم تنازع القوانين والقانون الدولي الخاص لا يحل على نحو كاف، بصورة عامة، المنازعات بالوسائل الإلكترونية في المجالات التي تكون فيها هذه المفاهيم سارية، أو لا يحلها مطلقا، عندما يتعلق الأمر بالتشريعات التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وعندما تصنف الهياكل الأساسية الحيوية للإنترنت تراثا مشتركا، فإنها ستحدد بوضوح أي جوانب من طبقاتها المادية والمتعلقة بالمحتوى يمكن أن تترك للقانون الدولي الخاص، وأي أجزاء من طبقتها المنطقية تقع ضمن نطاق اختصاصها.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ القانوني الدولي للتراث المشترك للبشرية لا يستند فحسب إلى القانون الدولي للمعاهدات ولكنه أيضا جزء من القانون العرفي الدولي. وعلاوة على وجوده في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نجده في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق عام ١٩٧٩ المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩، ببروتوكولها لعام ١٩٩١ المتعلق بحماية

البيئة. كما تم الآن إدماجه في مبادرة مالطية أخرى، القرار ٥٣/٤٣ المؤرخ عام ١٩٨٨، الذي اقترح المحافظة على المناخ كجزء من التراث المشترك للبشرية، مما أدى في نهاية المطاف إلى استنتاجات يوم السبت الماضي التاريخية والملزمة قانونا بشأن تغير المناخ في مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى إعلان اليونسكو العالمي لعام ١٩٩٧ بشأن الجينوم البشري وإعلانها لنفس العام بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة.

وإذ أنتقل من المبررات الجغرافية السياسية والقانونية لمفهوم التراث المشترك للبشرية، أود أن أسلط الضوء على أربع مساهمات من المساهمات الأكاديمية الكثيرة التي تدعو إلى تنظيم الإنترنت على الصعيد الدولي في إطار ذلك المفهوم. أولا، في عام ٢٠٠٤، اقتراح جون ماتياسن في ورقة مفاهيمية، بعنوان ”اتفاقية إطارية: خيار مؤسسي لإدارة الإنترنت“، أُنجِزَ لصالح ”مشروع إدارة الإنترنت“.

ثانيا، في عام ٢٠٠٦، نشرت كلية الحقوق بجامعة نيويورك بنشر ورقة عمل لجون موني أعدها أوغوستو سيغورا سيرانو بشأن ”تنظيم الإنترنيت: اقتراح قانون ملزم“.

ثالثا، في آذار/مارس ٢٠١٥، قدم دينيس برودرز المقدمة إلى وزير الخارجية في هولندا تقريره عن ”الأساس العام للإنترنت: جدول أعمال دولي لتنظيم الإنترنيت“، يقترح فيه تصنيف العمود الفقري للإنترنيت كمنطقة دولية محايدة ومنفعة عامة عالمية، من أجلها ينبغي أن نعمل على وضع قاعدة دولية – ولم لا قاعدة، إن جاز لي القول، استنادا إلى التراث المشترك للإنسانية – تمنع الحكومات من الاستيلاء عليه أو التدخل فيه، بهدف المحافظة على الطابع التشغيلي للهياكل الأساسية للإنترنيت وإبقائها جديرة بالثقة، وأود أن أضيف، سلمية. ويوصي بنشر هذا المعيار من خلال المنتديات الأمم المتحدة المعنية، فضلا عن المنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي. وستضع الأسس لما يمكن أن يتعزز في نهاية المطاف ليصير نظاما أوسع نطاقا.

رابعا، وعلى نحو أكثر تحديدا، قام طالب من طلابي السابقين، يوفان كوربااليا، الذي أصبح الآن صديقا وزميلا عملت معه بشأن هذا المشروع من البداية، بإيجاز أفكاره في مدونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن حرمة المنطقة الجذرية، طورها فيما بعد لتصبح موجزا للسياسات العامة للمؤسسة الدبلوماسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تقول بأن حرمة منطقة الإنترنت الجذرية يمكن أن تُصنّفَ باعتبارها تحظى بمركز التراث المشترك للبشرية ويمكن أن تخضع لإدارة البشرية قاطبة، بما يؤدي إلى اتفاقية دولية لجذر الإنترنت.

وما يثبت أهمية الإجراء ٩٧ للاتحاد الأوروبي هو أن المشاركين في الاجتماع العالمي الناجح في البرازيل لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلق بمستقبل إدارة الإنترنت لم يكونوا على قناعة بأن مشاكل إدارة الإنترنت لا يمكن حلها على الصعيد الوطني وحده فحسب، بل الاتحاد الأوروبي أيضا، الذي يسعى نتيجة لذلك إلى التوفيق والتوسط بين الأطراف الفاعلة الجغرافية السياسية المتطرفة على جانبي الطيف. وهمما كان التزامنا نحن الأوروبيون قويا بالسوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي، هل بالإمكان تحقيق ذلك على نحو مستدام بدون وجود سوق رقمية موحدة عالمية؟ وإذا تعذر الأمر، ففي أي إطار قانوني سنفعل ذلك؟ ولذلك، أقترح التراث المشترك للإنسانية.

ومن الواضح أن استمرار الدعوة إلى تنظيم الإنترنيت على الصعيد الدولي لا علاقة له بالميثاق الإلكتروني الروسي الصيني، المبرم في وقت سابق من هذا العام، والذي اتفق فيه

الطرفان، من بين أحكام أخرى، على طائفة من تدابير بناء الثقة والتعزيز المشترك لقواعد القانون الدولي من أجل ضمان أمن المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما فتحت إشراف المنظمات الدولية المعنية، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأود أن أختتم بإحصاء أساسي، وهو أن الولايات المتحدة هي الرائد في مجال تكنولوجيا الإنترنت، في حين أن الصين لديها أكبر عدد من المستعملين. وهذا يجعل مهامنا أكثر إلحاحا. وهذه بعض الأسباب من الأسباب الكثيرة التي تفرض علينا أن نطلب إلى الأمين العام النظر في إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها المقبلة بعنوان ”حماية الإنترنت باعتبارها جزءا من التراث المشترك للبشرية“.

**السيد شنور** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، اللذين قدما إسهاما رئيسيا في الدفع بمفاوضات قدما هنا في نيويورك خلال الأسابيع القليلة الماضية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.76).

إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة اليوم تربط فيما بين الناس والشركات في كل قارة، وفي كل قطاع، وبوتيرة أسرع من أي وقت مضى.

يمكنها ربط وإدماج المجتمعات البعيدة عن بعضها البعض. وبوسعها تمكين الخطاب العالمي فيما بين المواطنين، فضلا عن القادة. أنها الطبيعة العالمية للإنترنت التي توفر العنصر الرئيسي لفتح باب النجاح الاجتماعي والاقتصادي.

منذ انعقاد اجتماعي القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف وتونس، خطونا خطوات واسعة نحو إنشاء مجتمع معلومات عالمي. وقمنا بتوسيع تغطية شبكة الإنترنت إلى حد كبير. وازداد عدد المستخدمين لها. وفي الوقت نفسه، انخفضت تكلفة استخدامها انخفاضا كبيرا جدا. ومع ذلك، يجب أن نواصل العمل من أجل سد الفجوات الرقمية التي لا تزال قائمة، ليس فقط بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بل أيضا بين مختلف الفئات داخل مجتمعاتنا. ما زالت ألمانيا ملتزمة بقوة بدعم شركائنا القادرين على بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع، ومجتمع يجعل الناس محوره، ويهدف إلى التنمية، ويتضمن حماية حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي أن يتمتع الناس عند استعمالهم الإنترنت بنفس الحقوق التي يتمتعون بها خارج الإنترنت. إن المبادرات المشتركة التي اضطلعت بها البرازيل وألمانيا ساهمت مساهمة هامة في التقدم الكبير الذي أحرز في هذا المجال في السنوات الأخيرة، في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على حد سواء.

نعتقد أن مجتمع المعلومات قد اثبت نفسه ليصبح منبرا ناجحا يمكننا من إجراء المناقشات الدولية الجارية، ومن وضع خطط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. ومع ذلك، من المؤسف أن الكثير من القضايا الجديدة التي تكدست على العملية وأثقلت كاهلها تميل إلى طمس عناصرها الأساسية وأهمية برنامج عمل تونس لعام ٢٠٠٥ بشأن مجتمع المعلومات. وكان برنامج العمل حول الفرص التي يمكن للتطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات أن تقدمها لمجتمعاتنا وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وحرية الاتصال لدى الشعوب. تعتقد ألمانيا أن ما هو هام للغاية الحديث عن الاستخدامات الذكية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق تتناسب مع احتياجات الجميع – بدلا من إجراء المناقشات الأساسية بشأن من يتحكم في الإنترنت أو من ينبغي أن يتولى مسؤولية إدارتها

من وجهة نظر ألمانيا، الإجابة على هذه الأسئلة بسيط للغاية. فشبكة الإنترنت لا ينبغي ابدا أن تخضع إلى سيطرة مجموعة واحدة من أصحاب المصالح، سواء أكانت من الشركات أو الحكومات أو أي مجموعة أخرى. فكل مجموعة من أصحاب المصالح تتولى المسؤولية عن إدارة الإنترنت، ويمكن أن تمارسها في أماكن مختلفة وبطرق عديدة. وفي هذا الصدد، نقدر إبراز العمليات التي تقوم بها الجهات العديدة من أصحاب المصالح في مشروع الوثيقة الختامية اليوم (A/70/L.33). وترى ألمانيا من المهم ضمان أن تمثل الإنترنت فرصة متكافئة لجميع المستخدمين لها، لأن ذلك شرط أساسي للحفاظ على قوتها الابتكارية. وعلينا جميعا السعي حتى إلى إدماج وإشراك عدد أكبر ومجموعات متنوعة من أصحاب المصالح في المفاوضات التي ستجرى في المستقبل كتلك التي أجريناها في نيويورك في الأيام القليلة الماضية. إن تنظيم الاجتماع العالمي لأصحاب المصالح المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت الذي انعقد في العام الماضي بناء على دعوة من الحكومة البرازيلية، يمكن بمثابة مخطط للأحداث التي سيجري تنظيمها في المستقبل.

في رأينا أن مشروع القرار الذي سنعتمده قريبا سيرسخ في الذهن بنفس الروح التي سادت اجتماعي تونس وجنيف، ومكنت برنامج عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ومنذ ذلك الحين، نشأ جيل جديد من مستخدمي الإنترنت في كل بلدان العالم، جيل لديه أهداف جديدة وأفكار جديدة. نأمل تفسر وثيقتنا بوصفها جدران تحيط بهم، بل أداة يمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق لطرق جديدة للتفكير.

**السيدة فورسي** (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة على كرم الضيافة الذي نتمتع به جميعا. اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقدير إيطاليا للعمل الشاق والجدير بالثناء الذي قام به الميسرون في الأعمال التحضيرية الطويلة لهذا الاجتماع، ونعرب عن تقديرنا لجميع أصحاب المصالح على مساهماتهم القيمة في نجاح العملية.

وكما نعلم جميعا، كان الهدف الرئيسي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. لقد شاركت إيطاليا مشاركة عميقة، مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في عملية مؤتمر القمة ذاك طوال هذه السنوات، ودعمت العديد من المشاريع التي تهدف إلى تنفيذ خطط العمل لدى مجتمع المعلومات، وسد الفجوة الرقمية. لقد حقق منتدى القمة أهدافا هامة في إطار دوره في تنسيق تبادل المعلومات والإبداع، وفي تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات المتصلة بمسارات عمله الـ ١١ بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن إيطاليا ملتزمة تماما بتعزيز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وبرنامج عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. في هذا المجال، سوف تؤدي الإنترنت دوراً رئيسيا، لذلك تؤيد إيطاليا الهياكل الأساسية لإدارة الإنترنت المؤلفة من أصحاب المصالح المتعددين، وهي هياكل ترتكز على مجموعة متسقة من المبادئ العالمية لإدارة الإنترنت، مما يتماشى مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عبر الإنترنت، بما في ذلك حرية التعبير، ويتماشى مع الحق في الخصوصية، والحق في حماية البيانات وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ينبغي أن يتمتع جميع المواطنين بالحق في الوصول إلى الإنترنت العريض النطاق جدا ذي الجودة المعقولة إذا ما أريد إدماجهم إلكترونيا وبصورة ملائمة في المجتمع العالمي.

ترحب إيطاليا بتجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت التي جمعت معا مساهمات سائر أصحاب المصالح بطريقة شاملة طيلة السنوات العشر الماضية. وفي الختام، نرحب بمشروع الوثيقة الختامية المعروض علينا اليوم (A/70/L.33)، ونتطلع قدما إلى العمل مع الجمعية بشأن هذا المشروع الطموح.

**السيد مور سولا** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية تؤيد، إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به هذا الصباح المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.76) أود أيضا أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

أبدأ بالإعراب عن شكرنا وتقديرنا لدور الميسرين، إذ لولا جهودهم لما تمكنا من التوصل إلى اتفاق طموح مثل مشروع الوثيقة الختامية المعروض علينا اليوم (A/70/L.33)، ونأمل أن تعطي تلك الوثيقة زخما جماعية لتحقيق مجتمع معلومات أكثر تركيزا على المجتمع وشامل وموجه نحو التنمية. أود أن أعرب عن أقصى تأييد ممكن لأسبانيا لتحقيق هذا الهدف.

خلال العقد الذي انقضى منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام ٢٠٠٥، قطعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوات واسعة تحدث تحولا سريعا في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبشرية. إن توسيع البرامج الرقمية والمتعلقة بتقنية النطاق العريض، وزيادة الوصول إلى الأجهزة المحمولة، يحول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى محركات قوية للتنمية المستدامة.

شهدنا، هذا العام، اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) – وهي وثيقة شاملة وعالمية وتحولية أدت إلى إحداث نقلة نوعية في طريقة فهم التنمية المستدامة. ظهرت تحديات جديدة تدعو جميع البلدان إلى الالتزام باستدامة إجراءاتنا في الأبعاد الثلاثة للخطة: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد على تيسير تنفيذ الخطة ووسائل تنفيذها.

وتشدد إسبانيا على أهمية تعميم مراعاة حقوق الإنسان باعتبارها إحدى دعائم استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بما يكفل المساواة في الحقوق بين العالمين المادي والافتراضي. ومن الأولويات الشاملة تمكين النساء والفتيات في المجموعة الواسعة من المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد من معالجة الفجوة بين الجنسين، التي تتجسد في انخفاض عدد النساء اللائي لديهن فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمقارنة مع عدد الرجال، من خلال ضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وتشجيع وصول المرأة إلى التعليم والمهن ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن وضع أنظمة قانونية واضحة مع التزامات متوازنة ومنظورة لجميع الجهات الفاعلة في البيئة الرقمية يشكل أحد العوامل التي يمكن أن تسهم أكبر إسهام في حفز الاستثمار في الشبكات والخدمات والمحتوى في المجال الرقمي. كما أن تعزيز المنافسة الحرة والنظم الضريبية المتسمة بالعدل والإنصاف ضروريان لتشجيع الابتكار وإنشاء أعمال تجارية جديدة. وبالمثل، فإن التعاون الدولي، بما في ذلك في القطاع الخاص، يمكن أن يحد من جرائم الفضاء الإلكتروني والممارسات التي لا تحترم حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية، والاحتيال على المستهلكين، التي يحميها الطابع العابر للحدود للإنترنت.

التقدم التكنولوجي محرك هام للنمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن زيادة سرعة الاتصال بشبكة الإنترنت بنسبة ١٠ في المائة تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية نسبتها ١,٤ في المائة في المتوسط. مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة ومتنامية بين البلدان من حيث فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونطاقها واستخدامها،

فضلا عن الوصول إلى تقنية النطاق العريض. يمكن للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصلاح السياسات في البلدان النامية أن يساعد على الحد من الفقر وعدم المساواة بين البلدان وداخلها، دون التغاضي عن أهمية التخفيف من التفاوتات القائمة في البلدان المتوسطة الدخل، التي لديها تحديات واحتياجات محددة.

ومن أجل سد الفجوة الرقمية، لا بد من أن يكون النهج الذي نتبعه متعدد الأبعاد ويشمل فهم أعمق لما نعنيه بكلمة ”الوصول“. ويجب أن يركز بشكل متزايد على جودة الوصول والاتصال بشبكة إنترنت مفتوحة ومحايدة. علاوة على ذلك، ومع مراعاة أن ٦٠ في المائة من سكان العالم سوف يتركزون في المدن في عام ٢٠٣٠، تعتقد إسبانيا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل حفاز للمدن الذكية التي يمكن أن تتناول الاحتياجات من المياه والطاقة والهواء النقي بطريقة أكثر استدامة.

وفي الختام، فإن التنمية المتوازنة لمجتمع المعلومات هي أحد مفاتيح مستقبل أفضل للجميع. تتيح تكنولوجيات المعلومات لجميع أنحاء العالم فرصة جديدة للنمو المستدام. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نساعد في ضمان إتاحة هذه الفرصة للجميع، دون أن يتخلف أحد عن الركب.

**السيدة رانتالا – آنغبيرغ** (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب فنلندا بمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، التي توفر الأساس للعمل المقبل بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. لا تزال فنلندا ملتزمة التزاما قويا بعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونود كفالة مجتمع معلومات جامع محوره الناس وموجه نحو التنمية. خلال السنوات العشر الماضية، شهدنا هذا الهدف يتحقق جزئيا. لقد أحدث استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأوسع نطاقا والمتزايد والمتطور باستمرار تغييرا كبيرا في مجتمعاتنا واقتصاداتنا ومشهدنا الإنمائي. كانت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات مهمة في إنشاء التزام مشترك وتسريع وتيرة ذلك التطور. ومع ذلك، ينتظرنا الكثير من العمل. وثمة حاجة إلى التعاون العالمي القوي وزيادة الالتزام بشراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إيجاد حلول أفضل وعملية ومستدامة بقدر أكبر للتحديات التي تواجه كوكبنا.

الوقت مناسب لإعادة النظر في الصلة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية العالمية الأوسع. تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من الآن فصاعدا أهم إطار لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها ولجميع الحكومات. عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات مساهم هام في الخطة. ونرى أن الصلة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تكون قوية وفعالة، ونلاحظ أن الوثيقة الختامية تشمل ذلك الهدف. وسوف يخدم اجتماع المتابعة الرفيع المستوى في عام ٢٠٢٥ ذلك الغرض على نحو جيد.

لقد أثرت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بدرجة كبيرة على السياسات الإنمائية لفنلندا وتعاونها. خلال السنوات العشر الماضية، استثمرنا كثيرا في إرساء الشروط المسبقة للتنمية والنمو والابتكار في المجال الرقمي، ودعمنا تطوير مجتمع المعلومات وبناء قدرات الفضاء الإلكتروني في البلدان النامية. وبالإضافة إلى المساهمات المالية، استثمرت فنلندا في تبادل تجاربها وخبراتها في هذا المجال. ويجب التشديد على أنه في هذه العملية من الحيوي ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. جميع الفئات، بما فيها المجتمع المدني؛ القطاع الخاص؛ والفئات الضعيفة، مثل الأقليات والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن تكون قادرة على المشاركة في التنمية الرقمية وما يرتبط بها من عمليات في تشكيل مجتمع المعلومات.

ومن الفجوات الرقمية الأكثر إلحاحا الفجوة بين الجنسين. نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لضمان أن تستفيد الفتيات والنساء من الفرص الرقمية في عصرنا. لا يسع العالم أن يستفيد من نصف إمكانات سكانه فقط لتحقيق النمو. وهذا هو السبب في أن مشاركة المرأة وتمثيلها في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تعليم النساء وتشغيلهن وقيادتهن، تكتسي أهمية بالغة.

ولكي نتمكن من الإسهام بشكل مجد في التنمية العالمية، نحن بحاجة لأن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة وحرة وآمنة. ينبغي حماية وتعزيز شبكة الإنترنت بوصفها منفعة عامة عالمية. تعتمد اقتصاداتنا ومجتمعاتنا على التدفق الحر للمعلومات والوصول إليها بحرية. يجب أن يكون هدفنا هو تعميم الإنترنت، باستخدام المفهوم التوجيهي الجديد لليونسكو. ذلك يشمل إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في الخصوصية. نحن بحاجة أيضا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز سيادة القانون والديمقراطية. جميع حقوق الإنسان والحريات تنطبق على شبكة الإنترنت وخارجها.

وتود فنلندا أن تؤكد على أن النجاح في إدارة الإنترنت يتطلب المشاركة والتعاون الفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة: الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية. وفنلندا ملتزمة باتباع نهج منفتح وجامع لأصحاب المصلحة على اختلافهم في إدارة الإنترنت. ويسرنا أن مشروع الوثيقة الختامية يكرر ويعيد تأكيد هذه المبادئ. وقد تم الاتفاق على العملية الرامية إلى تعزيز التعاون في تونس قبل ١٠ سنوات. ونحن نعترف بضرورة مواصلة الحوار بشأنها.

ونحن نقدر أن الاجتماع الرفيع المستوى قد قرر تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لفترة ١٠ سنوات. فهذا المنتدى يمثل إحدى النتائج الرئيسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهو ييسر المناقشات بين جميع أصحاب المصلحة ويحدد أيضا المسائل التي يتعين التصدي لها في المحافل الأخرى. وقد اتُخذت خطوات إيجابية لتحسين منتدى إدارة الإنترنت. وفنلندا تؤمن بالمنتدى منذ إنشائه، وهي من كبار المساهمين في صندوقه الاستئماني. ونشجع الحكومات الأخرى على المساهمة أيضا.

وحيث أننا نعيش في عالم مترابط، فإننا نواجه تحديات متعددة الأبعاد. ويجب أن نتذكر كيف يمكن للعالم المرتبط بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يتيح لنا إمكانات هائلة. ونحن بحاجة إلى تعاون قوي بين جميع أصحاب المصلحة للتأكد من تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وأود أن أؤكد مجددا أن فنلندا ستواصل المشاركة بنشاط في هذا المسعى.

**السيدة أرانغو** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن حكومة الجمهورية الدومينيكية.

تتشاطر الجمهورية الدومينيكية وتؤيد المبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤيتها، والتي أعادت مجموعة السبعة والسبعين والصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد عليها، من أجل بناء مجتمع معلومات موجه نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية وبناء شراكات مع جميع أصحاب المصلحة للمساعدة في تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، وهي أحد البلدان المتوسطة الدخل في منطقة البحر الكاريبي، فإن هذه العملية الإقليمية والعالمية لتنقيح اتفاقات ومسارات عمل القمة العالمية قد أسهمت في إثراء عملية المشاورات الوطنية المتعلقة بتصميم برنامج العمل الرقمي الدومينيكي الجديد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والذي نشدد فيه على إدراج المساواة والإنصاف

بين الجنسين بوصفهما مسألة شاملة لعدة قطاعات ومواءمتها بصورة كاملة مع أهداف التنمية المستدامة.

ونرحب بالتركيز في مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) على الفجوة الجنسانية الرقمية، والمُعبر عنه في الالتزام الذي يرتبه هذا النداء على جميع البلدان بالتغلب على هذه الفجوة وكفالة أن يكون هناك في المستقبل القريب مجتمع معلومات يتسم بالإنصاف ويدعم المساواة. كما نعرب عن تقديرنا للدور المحوري الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على جميع مستويات التعليم وانتشار استخدامها في المناهج الدراسية وتوفيرها أدوات مبتكرة للأجيال الجديدة من أجل مستقبل أفضل.

وحكومة بلدنا تولي أهمية كبيرة لتركيز هذه العملية على الدور الحاسم الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محفزا للتنمية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، نود، بالإضافة إلى العمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة ودعوة كيانات الأمم المتحدة إلى تيسير دمج مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، أن نقترح إنشاء فريق عامل لصياغة مؤشرات واضحة وقابلة للقياس لضمان هذا الدمج وإتاحة هذه المؤشرات للبلدان والجهات صاحبة المصلحة من أجل ضمان استفادة أهداف التنمية المستدامة من الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبخصوص الأمن والثقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نشيد بالتقدم المحرز في مشروع الوثيقة الختامية. ومع ذلك، نود أن نتأكد من أنه سيتم، في إطار الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، مراعاة ضرورة التعامل بحزم مع التحرش والتخويف والإساءة على شبكة الإنترنت، وهي أمور تعاني منها النساء والفتيات في معظم الحالات.

ونحن نؤيد الدعوة إلى إيجاد آليات تمويل مبتكرة للنهوض بالالتزامات التي جرى التعهد بها في جنيف وتونس، والتي تم تنقيحها في الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. وتمويل هذه البرامج أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الاتفاقات، التي تم التوصل إليها خلال الاستعراض العشري، على الصعيد العالمي وللتمكين من الربط بين جميع البشر إلكترونيا بحلول عام ٢٠٣٠.

وأخيرا، نؤكد مجددا تقديرنا العميق للطابع الديمقراطي والقائم على المشاركة لعملية الاستعراض هذه ولإشراك جميع أصحاب المصلحة بحماس وللجهود المبذولة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لتمكين مزيد من الأشخاص في جميع أنحاء العالم من الاجتماع والمشاركة في هذه العملية، ولجهود التنسيق الكبيرة والعمل التعاوني مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي روج لها الميسران بقوة.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بمناسبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ولكسمبرغ تؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.76)

لقد أُنجز قدر كبير من العمل منذ عام ٢٠٠٣ بخصوص مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن بناء مجتمع معلومات محوره البشر وشامل للجميع ويساعد على التنمية. وتؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما هذه الرؤية لمجتمع المعلومات التي طُرحت خلال مؤتمري القمة في جنيف وتونس. وبينما تم بالفعل إحراز تقدم حقيقي، لا سيما من خلال النهج القائم على مشاركة أصحاب مصلحة متعددين والذي يشكل جوهر مجتمع المعلومات. وبفضل التطور التكنولوجي، من الواضح أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحويل هذه الرؤية إلى واقع.

وينطبق ذلك بشكل خاص على التحديات والأخطار الجديدة التي ظهرت خلال السنوات العشر الماضية. وسيكون من المهم مراعاة ذلك في المستقبل، دون تغيير أسس التزامنا المشترك على مدى العقد المنقضي.

إن هذا الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات يأتي في الوقت المناسب للتأكيد مجددا على التزامنا في ضوء هذه التطورات الجديدة وللتعبيرعن الحالة الجديدة في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. والخطة تسلم بحق بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر المبادئ التوجيهية العامة التي جرى اعتمادها في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي تسهم أيضا في تحقيق هذه الأهداف.

ولكسمبرغ، التي تلتزم التزاما قويا طويل الأجل بالتعاون الإنمائي والتي تثق باختيارها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات كركيزة من ركائز الاقتصاد، تؤيد تماما الاستنتاج بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإننا ندعم تطوير هذه التكنولوجيات في البلدان الشريكة التي تتعاون معها لكسمبرغ، ولا سيما في أفريقيا.

ومشروع الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى (A/70/L.33)، والتي يسرها بمنتهى الدقة زميلانا، الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، يحدد بوضوح الجهود التكميلية اللازمة لتحقيق الرؤية التي صيغت في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وهو يؤكد بحق أهمية سد الفجوة الرقمية من أجل استخدام الإمكانات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتنمية. لكن، سيكون من الخطأ قياس التقدم الذي أحرزناه في مجال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور اقتصادي بحت.

إننا سعداء للغاية بتأكيد مشروع الوثيقة الختامية على الحاجة لتقييم الإنجازات التي تحققت في مجالي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تشكل عناصر أساسية لإقامة مجتمع معلومات شامل للجميع، يركز على الناس والتنمية. وبهذه الطريقة وحدها سيكون بوسع جميع البشر، رجالا ونساء، صغارا وكبارا، في جميع أنحاء العالم الاستفادة من الفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات. ونرحب أيضا بأن مشروع الوثيقة الختامية يعبر عن الرغبة في أن يُحفز الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٥، عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونعتقد أن الالتزامات التي جرى التعهد بها في سياق مشروع الوثيقة الختامية ستسهم إلى حد كبير في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن للجمعية الاعتماد على لكسمبرغ في هذه المرحلة الحاسمة في تنفيذ التزاماتنا.

**السيد وانغ من** (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، يشكر الوفد الصيني الرئيس ماغنز ليكتوفت على عقد جلسة اليوم. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا النشطين، للمساعدة على خروج هذا الحدث بنتيجة ناجحة.

إن الصين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

جرى خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات قبل عشر سنوات اعتماد التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات بالإجماع، وهما يبلوران تعهدا جماعيا ببناء مجتمع معلومات شامل للجميع، محوره الإنسان وموجه نحو التنمية. ونحن نجتمع هنا اليوم في نيويورك لاستعراض الكيفية التي تم بها تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على مدى العقد الماضي ولتحديد

واستيعاب الفرص والتحديات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالتنمية، واستكشاف سبل تأسيس هيكل عالمي متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف لإدارة الإنترنت. وجلسة اليوم تكتسي أهمية كبيرة وهي مناسبة من حيث التوقيت.

لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة هائلة على مدى العقد الماضي وجعلت شبكة الإنترنت حياتنا أسهل بكثير وأعطت دفعة قوية للتنمية الاجتماعية والتقدم. وقد أصبح الجنس البشري أكثر من أي وقت مضى نسيجا واحدا، تربطه مصالح ومصائر متشابكة للغاية، لا يمكن فصل خيوطه عن بعضها بعضا. ويتعين علينا مع ذلك أن ندرك أيضا أن الأهداف الواردة في برنامج عمل تونس لا تزال بعيدة عن التحقق ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة. وتخلفت إدارة الإنترنت عن تطور الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. وأضحت قضايا أخرى، بما في ذلك تحديات أمن الفضاء الإلكتروني والتوزيع غير العادل لموارد شبكة الإنترنت المهمة، أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

وبعد عدة جولات من المفاوضات الشاقة، اتفقت الدول الأعضاء على مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) للاستعراض العشري للقمة العالمية، والتي سيجري اعتمادها في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونأمل أن تعالج جلسة اليوم ومشروع الوثيقة الختامية بشكل كامل الرغبات والتطلعات القوية للعالم النامي ككل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ويمكن شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات من تحقيق فوائد أكبر لشعوب جميع البلدان. وفي هذا الصدد، تود الصين عرض وجهات النظر والملاحظات التالية.

أولا، يمثل سد الفجوة الرقمية، أولوية قصوى في مجال تعزيز تطور مجتمع المعلومات. ويشكل الوصول إلى المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووسيلة هامة لتنفيذها. وتحدد الخطة عددا من الأهداف الواضحة، بما في ذلك الالتزام الكامل بحصول الجميع على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان النامية على تحسين بنيتها التحتية الخاصة بالاتصالات وتعزيز بناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تمكينها في هذا المجال ككل. وسيساعدها ذلك في التغلب على الفجوة الرقمية والمشاركة في جني المكاسب الرقمية في أسرع وقت ممكن. ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لتحقيق هذه الأهداف، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تحمل التزامات أكبر كجهات مقدمة للمساعدة عن طريق الإسهام بالمزيد من الموارد.

ثانيا، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية وسيلة هامة لتعزيز تطور مجتمع المعلومات. وتشيد الصين بالمجتمع الدولي على ما يبذله من جهود لتحقيق هذه الغاية. ونرى أنه من الضروري تحسين الترابط بين البنية التحتية في جميع أنحاء العالم وتعزيز التبادل التعاوني والتعاون الدولي في مجال تكنولوجيا شبكة الإنترنت وتشجيع الابتكار على نحو تتفاعل فيه تكنولوجيا المعلومات مع الأبعاد المختلفة للنسيج الاجتماعي وتعزيز اقتصاد الإنترنت بقوة وتوطيد بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وبهذه الطريقة، يمكن لهذه التكنولوجيا إحداث تغيير حقيقي في قطاع التنمية.

ثالثا، يمثل تحسين الهيكل العالمي لإدارة شبكة الإنترنت شرطا لا غنى عنه لتعزيز تطور مجتمع المعلومات. وينبغي بذل جهود نشطة لإنشاء بنية عالمية متعددة الأطراف وديمقراطية وشفافة لإدارة الإنترنت، توفر ضمانات للمشاركة المتساوية

في إدارة الإنترنت بين الأطراف وللتوزيع الرشيد للموارد الأساسية لشبكة الإنترنت وللإدارة المشتركة للبنية التحتية المهمة للشبكة. وبينما تدعم الصين مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الإدارة العالمية لشبكة الإنترنت في نطاق أدوار ومسؤوليات كل منها، فإننا لا نعتقد أن هذا النموذج يحابي طرفا على حسب الآخر ونعارض إبراز دور الشركات والمنظمات غير الحكومية على نحو غير متناسب فيما يجري تهميش دور الحكومة.

رابعا، في إطار تعزيز تطور مجتمع المعلومات، تتمثل ضمانة فعالة في التصدي النشط للتحديات التي تواجه أمن الفضاء الإلكتروني. وقد قال الرئيس شي جين بينغ إن أمن الفضاء الإلكتروني وتمكين تكنولوجيا المعلومات هما بمثابة الجناحين اللذين يمكنان الطائر من التحليق والعجلات التي تمكن المركبة من السير. وهما كل متكامل ويعزز بعضهما بعضا. وتؤثر التطورات الحاصلة في مجال الفضاء الإلكتروني حاليا على التطورات في الوضع الدولي، والعكس بالعكس. وقد أصبح أمن الفضاء الإلكتروني متغيرا مهما جديدا يؤثر على العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، يجب أن نتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مجال الفضاء الإلكتروني ووضع حجر الأساس لفضاء إلكتروني سلمي وآمن ومفتوح وتعاوني. والصين تؤيد صياغة مدونة قواعد سلوك دولية بشأن الفضاء الإلكتروني. فالبلدان المختلفة لديها شواغل أمنية مختلفة فيما يخص شبكة الإنترنت ينبغي احترامها تماما، ويتعين الدفاع عن أمن الفضاء الإلكتروني بشكل مشترك من خلال الحوار والتعاون على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة. ومن أجل التصدي بفعالية لتهديدات الجرائم الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، تدعو الصين إلى التفاوض ووضع اتفاقية دولية شاملة ومتوازنة ضد جرائم الإنترنت في إطار الأمم المتحدة.

إن الصين، بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في عالم الإنترنت، تبني الفضاء الإلكتروني وتدافع عنه وتساهم فيه. وكانت دائما كذلك، وستظل. وسيُعقد المؤتمر العالمي الثاني للإنترنت في ووتشن، بمقاطعة تشجيانغ في شرق الصين، خلال الفترة بين ١٦ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر تحت شعار ”عالم مترابط بمشاركة وإدارة الجميع – تشكيل مجتمع مشترك المصير للفضاء الإلكتروني“. وسيشارك فخامة الرئيس شي جين بينغ في حفل الافتتاح ويلقي كلمة رئيسية. كما سيعقد المؤتمر مناقشات حول قضايا الساعة والمسائل المستجدة فيما يخص شبكة الإنترنت، كإسهام إيجابي منه في تطور الفضاء الإلكتروني بشكل عام وقطاع الإنترنت بوجه خاص.

لقد باتت شبكة الإنترنت محركا قويا لتحقيق التنمية الاجتماعية. إنها تحول المجتمع العالمي إلى مجتمع يواجه نفس المصير ويتصف بالتكامل والترابط. إن الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع بقية العالم والقيام بدورها في إنشاء فضاء إلكتروني أفضل وأكثر ازدهارا، يتيح لشبكة الإنترنت تحقيق فوائد أكبر للبشرية ككل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

**السيدة جاخميتوفا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم وأن تسنح لي الفرصة لتسليط الضوء على بعض النتائج الرئيسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. لا شك أن النتائج أحدثت تغييرا في طريقة حياة وتفكير الناس منذ الاجتماعات التي عقدت في جنيف، ولاحقا، في تونس. غير أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة إتاحة الفرص الرقمية، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من الفجوة الرقمية الحتمية الموجودة داخل البلدان، وكذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن الضروري أيضا أن نعمل نحو توفير إمكانية وصول الجميع على قدم المساواة إلى الإنترنت، وتوفير

الاتصال الثابت والمتنقل بتقنية النطاق العريض، ولا سيما في المناطق الريفية.

ومع استمرار التغيرات السريعة في تكنولوجيا الإنترنت وإدارتها، علينا كفالة أن تصبح شبكات التواصل الاجتماعي تفاعلية بالفعل ويمكن الاستفادة منها لدعم العمليات الديمقراطية، حقوق الإنسان، وتقاسم التقدم الطبي والعلمي، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان. يدور نقاش بشكل متزايد فيما يتعلق بالخصوصية والمراقبة لشبكة الإنترنت؛ يمكن أيضا النظر في هذا بغية توفير المبادئ التوجيهية في المستقبل.

تتشاطر كازاخستان، بوصفها جزءا لا يتجزأ من مجتمع المعلومات في العالم، كل هذه الشواغل والتحديات. لدينا فهم واضح للقيمة الرمزية الكبيرة لمؤتمر القمة: فقد جلب إلى الساحة الدولية فكرة أن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمكانات هائلة لتعزيز التنمية. إن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسد الفجوة الرقمية، وإنشاء حكومة شفافة، أصبح حيوي الأهمية في كازاخستان.

خلال السنوات العشر الماضية، أنشأت كازاخستان الهياكل الأساسية للحوكمة الإلكترونية. لدى ٧٠ في المائة من مواطنينا فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت. هناك أكثر من ٧٠٠ خدمة إلكترونية متاحة للجميع، ويحصل حوالي ٤٠ في المائة من المواطنين على أكثر من ١٠٠ مليون خدمة حكومية عبر شبكة الإنترنت. هذا العام، واستجابة للتغيرات العالمية، اتخذ رئيسنا ١٠٠ خطوة محددة، من بينها ١٠ على الأقل تهدف إلى إنشاء حكومة شفافة ومجتمع معلومات مفتوح. وفيما يتعلق بكل خطوة من تلك الخطوات، جرى الاضطلاع بعمل هائل لتغيير التشريعات. وينص أحد التشريعات على مواصلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز استخدام الحوسبة السحابية وتنفيذ البنية المركزية وإعطاء الأولوية للمصادر المفتوحة. ويهدف قانون آخر إلى إيجاد حكومة مفتوحة وزيادة مقدار البيانات المفتوحة التي يمكن أن تقدمها الوزارات الحكومية. ويهدف القانون أيضا إلى ميزانيات مفتوحة للوزارات وإلى تعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار. ويضع القانون الثالث الأساس لإقامة مركز موحد للخدمات الحكومية للمواطنين، يجعل من الممكن الحصول على الخدمات الحكومية في مكان واحد. وجرى تنفيذ جميع هذه التدابير لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة لكل شعب كازاخستان وتهيئة الظروف اللازمة للانتقال إلى مجتمع معلومات يتسم بالابتكار.

وفي الختام، أود أن أشكر الميسرين المشاركين، الممثل الدائم للاتفيا والممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، على مساهمتهما الرائعة وعملهما الجبار.

**السيد روزيتشكا** (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الجميع على استيعاب سيل المعلومات المتدفق طوال اليوم. أود، في البداية، أن أعرب عن خالص الشكر إلى الميسرين، السفيرة لانا نسيبة، الممثلة الدائم للإمارات العربية المتحدة، والسفير يانيس مازيكس، الممثل الدائم للاتفيا، على قيادة هذه العملية إلى خاتمة ناجحة، وعلى المهمة الهائلة التي اضطلعا بها خلال المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية.

إن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أحدث ثورة في الطرق التي نعيش ونعمل بها؛ وتحولا في الاقتصادات؛ وأثر حتما على طريقة عيش الناس في العديد من مناطق العالم. تجلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل شيء تقريبا، طيب أو سيئ، إلى غرف معيشتنا في لمح البصر. وكثيرا ما تهيء لنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقعا منشودا بتوفير معلموات أسهل استيعابا. بل إنها تتخيل قصصا لتوجد واقعا افتراضيا. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنا جميعا الفرصة لإقامة عالم افتراضي خاص بنا وتقاسمه مع

الآخرين. هذا هو القرن الحادي والعشرين، عصر المعلومات. وأنا على يقين من أن ابنتي البالغة من العمر ١٤ عاما تتواصل الآن مع أصدقائها عبر سكايب، وتشاهد بياني، وتنتظر لتوجه لي الانتقاد هذا المساء عندما أعود إلى الدار.

لاتجاهات مثل التكنولوجيات المتنقلة والحوسبة السحابية والكميات الضخمة من البيانات ومعلومات مؤسسات الأعمال وشبكات التواصل الاجتماعي تأثير متعدد الأوجه على كل جانب من مناحي حياتنا. غير أن الإنترنت لم تصبح بعد واقعا للجميع. لا تزال إمكانية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمعارف والفرص غير موزعة بصورة متكافئة؛ لكن لدينا فرصة لتغيير ذلك من أجل مصلحتنا المشتركة. دعونا لا نفوت الفرصة، بل نغتنمها.

كان عام ٢٠١٥ عاما ناجحا في مجالي تغير المناخ والتنمية المستدامة. أبرم المجتمع الدولي اتفاقات تاريخية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، وفي الآونة الأخيرة، المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس. يوفر هذا الإطار للوثائق التاريخية الثلاث بيئة جديدة نوعيا للتعاون العالمي وفرصة جديدة. وربما بصورة رمزية، اختتم المؤتمر المتعلق بتغير المناخ قبل العرض الأول لفيلم حرب النجوم، مما يعني أننا لا نسير في هذا الاتجاه. ووضعنا دليلا لكوكب مستدام؛ لكن علينا قراءة الدليل وتنفيذه. لا يمكن اتباع نهج العمل كالمعتاد لا من جانب الدول الأعضاء ولا من جانب المنظمات الدولية.

تتطلب الخطة التي وضعناها تحسين التعاون في مجال المعلومات أيضا. وتتطلب أيضا بيئة أفضل لتعميم الوصول إلى خدمات الاتصالات العالمية. يمكن لشبكة الإنترنت والمعلوماتية الإسهام إسهاما كبيرا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي للفقر، التعليم، وتمكين الأعمال التجارية من أجل تحسين الأداء والبحث عن الفرص الجديدة في مجالي الأعمال المصرفية وخدمات الرعاية الصحية.

وبالتالي، ما هي الخطوات التي ينبغي أن نتخذها؟ ما الذي علينا أن نفعله؟ علينا أن نسد الفجوة الرقمية. علينا أن نجعل شبكة الإنترنت، وخدمات الاتصالات متاحة للجميع. علينا تهيئة بيئة تمكينية. علينا دعم إدارة مفتوحة وشمولية للإنترنت ولكن أيضا إدارة تتسم بالمسؤولية والشفافية. علينا تشجيع تعزيز التعاون، وتحقيق المزيد من الشمولية عن طريق تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، من القطاعين العام والخاص، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. علينا احترام حقوق الإنسان، وكفالة أن الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في الواقع يجري احترامها على شبكة الإنترنت، ولا سيما حرية التعبير، والحق في الخصوصية وحماية المعلومات والبيانات الشخصية. علينا أن نبني الثقة والمسؤولية والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث توجد الإرادة، توجد إمكانية للتنمية. وبالنظر إلى مبادئ العالمية والتآزر والتكلفة الميسورة، يمكننا أن نضاعف كل دولار ينفق على تطوير الهياكل الأساسية من أجل تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك الأجزاء من العالم ذات التغطية الأقل. سيكون العائد على الاستثمار كبيرا.

اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الإمكانات الابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنها تسهم في تنمية قطاعات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية؛ ويمكن أن تحقق نمو العمالة، وبخاصة للشباب؛ ويمكن أن تزيد من القدرة التنافسية العالمية. ولنأخذ، على سبيل المثال، العديد من المبادرات التي نظرت فيها حكومة سلوفاكيا واتخذتها لدعم الشركات المبتكرة. لقد وضعنا مجموعة من الحوافز متعددة الأوجه لدعم المشاريع الناشئة التي تركز على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وهيأنا بيئة للأعمال الحرة يمكن أن

تساعد الكيانات بأفكار فريدة من نوعها واجتذاب شركاء أجانب يتسمون بقدر عال من الابتكار والإمكانات في مجال البحوث. نحن ندعم رأس المال البشري جيد التعليم والتدريب في مجالات التشغيل الآلي وأمن الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات. وأنشأنا مجتمعا قائما على المعرفة ونشارك في السوق الرقمية الموحدة. ونقوم بإشراك الإدارة العامة في الأعمال الرقمية، وهي مهمة صعبة في بعض الأحيان. نحن نشهد صعوبات مماثلة هنا في الأمم المتحدة، حيث يلزم بين الحين والحين مرور بعض الوقت قبل أن نرى منافع إدخال التكنولوجيات الجديدة.

إن جمهورية سلوفاكيا تؤيد بالكامل القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونحن على استعداد لتشاطر أفضل الممارسات مع كل من قد يكون مهتماً والبحث عن التعاون مع البلدان الأكثر تقدماً، فضلاً عن البلدان التي تسعى إلى تعزيز اقتصاداتها. وستنضم سلوفاكيا إلى الجهود الرامية لتنفيذ رؤية مؤتمر القمة العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وسندعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الشراكات الفعالة، عن طريق إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الدولية.

**السيدة نُسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أعرب عن شكر وفد بلدي الجزيل على إدارة الجمعية العامة للاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وعلى الدعم المقدم من الأمين العام طوال هذه العملية. إن الاجتماع الرفيع المستوى لهذا اليوم هو تأكيد واضح على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق رؤية مؤتمر القمة العالمي.

وتتشرّف دولة الإمارات العربية المتحدة بتأديتها، بناء على طلب الرئيس، دور الميسر المشارك لهذا الاستعراض الهام والحسن التوقيت. وأود أن أشكر الميسر المشارك، لاتفيا، على التعاون الممتاز خلال الأشهر الستة الماضية. ونود أيضاً أن نعرب عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، الذين جعلوا من عملية الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي منصّة مثالية للتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، سعدتُ والميسر المشارك بحضور الاجتماع السنوي لهذا العام لمنتدى إدارة الإنترنت في البرازيل لمناقشة موضوع تمكين التنمية المستدامة والحصول على إسهامات من طائفة متنوعة من مجتمعات مؤتمر القمة العالمي. إن تعزيز التواصل مع المجتمع ذي أصحاب المصلحة المتعددين منذ اعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥ قد أدى بصورة لا شك فيها إلى إغناء العملية إلى حد كبير.

واليوم، وبصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76) وأن أشاطركم الرسائل الرئيسية المستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

سلمت الإمارات العربية المتحدة منذ زمن طويل بإمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها محركاً بالغ الأهمية للتنمية، وقد أظهرت تجربتنا الوطنية إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض الابتكار والتحول الاقتصادي. وقد استثمرنا مبالغ كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشأنا بنفس القدر من الأهمية بيئة تمكينية للقطاع كي يزدهر. وقد أرست

هذه الاستثمارات أسس ازدهار وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحددت الاتجاهات على الصعيدين المحلي والإقليمي بهدف تحقيق نهج فعالية إدارة التغيير المتبعة في الحكومة والقطاع الخاص.

والنتائج غنية عن البيان. ففي عام ٢٠١٥، صنّف الاتحاد الدولي للاتصالات دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أنشط البلدان لتسجيلها تحسينات أعلى من المتوسط في مستويات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ومهاراتها خلال السنوات الخمس الماضية. واليوم يملك ١٠٠ في المائة من سكان بلدنا اشتراكات في الهاتف المحمول ويصنفنا المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة الأولى في التغطية بشبكة المحمول وانتشارها. ويستخدم أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة بانتظام شبكة الإنترنت. كما صنف المنتدى حكومة بلدنا في المرتبة الأولى عالمياً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحصول على الخدمات الأساسية وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على رؤية حكومة بلدنا للمستقبل.

ونعتقد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية قد دعم نشوءنا كمحور للوجستيات والنقل البحري، ومركز مالي عالمي ورائد في صناعة الخدمات الحكومية. إن الهيئات التنظيمية المستقلة للاتصالات السلكية واللاسلكية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والانفتاح على الاستثمار الأجنبي هي بعض العوامل الرئيسية لتوسيع نطاق هذا القطاع واقتصادنا. وبناء على تلك الإنجازات، حددت حكومة الإمارات العربية المتحدة في رؤيتها للعام ٢٠٢١ هدفاً طموحاً يتمثل في توفير بنى تحتية عامة وخدمات حكومية على مستوى عالمي لجميع المواطنين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة. ولكن كما أشيرَ باستمرار من خلال استعراض السنوات العشر للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ما زالت إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعيدة المنال بالنسبة لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. إن للفجوة الرقمية، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، نتائج خطيرة على التنمية؛ ويزداد تهميش من لا يمكنهم الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولمعالجة هذه المسألة، فإن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) مترسّخ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، الذي التزم جميع قادتنا به في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. ويسرّ الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص أن ترى مشروع الوثيقة الختامية يدعو لإمكانية وصول جميع الدول إلى الإنترنت من خلال سد الفجوة الرقمية والفجوة بين الجنسين وربط ما تبقى من الـ ٦٠ في المائة من سكان العالم بالإنترنت.

وتؤمن الإمارات العربية المتحدة بأن الأوان قد آن لتوسيع نطاق مبدأ وجوب ألا يتخلّف أحد عن ركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، نرحب بدعوة مشروع الوثيقة الختامية إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق المساواة بين الجنسين في استخدام الإنترنت بحلول عام ٢٠٢٠، ونشيد بالتزامه بتعزيز تعليم المرأة ومشاركتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليس كمستخدمة وحسب، ولكن أيضاً كمنشئة للمحتوى ومتعهّدة ومبتكرة ورائدة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يؤتي الاستثمار المبكر في الفتيات والنساء ثماره. واليوم، تشكل النساء والفتيات أكثر من نصف خريجي الجامعات لدينا، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويسرني أن أشير إلى أن الفجوة الجنسانية في استخدام الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة هامشية، ولكن لا يزال أمامنا عمل نقوم به.

ومع ذلك، بقدر ما تؤثّر شبكة الإنترنت بشكل إيجابي على المجتمعات، فهناك جوانب أكثر ظلامية للطريقة التي تستخدم الإنترنت بها، وهذه التحديات قد ظهرت في السنوات الأخيرة. وكثيراً ما استخدمت شبكات المتطرفين الإنترنت للدعاية والتجنيد، مما يتيح لها إمكانية الوصول الفوري إلى الفئات الضعيفة من السكان. ويجب الحؤول دون هذا ويجب أن نعمل معاً على إيجاد وسائل للقيام بذلك.

ومع ذلك، فبقدر ما يمكن أن تستخدم الإنترنت من جانب المتطرفين والإرهابيين كأداة للتجنيد والتطرف، فيمكن أيضاً أن تكون أداة قوية للتصدي للأسباب الجذرية للتطرف من خلال تعزيز الخطاب الإيجابي المضاد له، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتشجيع التفكير النقدي والاعتدال، وخلق الفرص الاقتصادية. وقد كان استعراض السنوات العشر لمؤتمر اللقمة العالمي لمجتمع المعلومات محقاً في تسليمه بذلك التهديد وقد أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإرهابية والجرائم الحاسوبية. ونشيد بتركيز الوثيقة الختامية على أهمية بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، تُعرب الإمارات العربية المتحدة عن تقديرها العميق للرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فهو يمثل معلماً هاماً على الطريق نحو الإنجاز الكامل لمجتمع معلومات شامل ومحوره الناس وموجه نحو التنمية. وخلال عملية الاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي حددنا الإنجازات والدروس المستفادة وتحديات العقد الماضي وبنينا أساساً راسخاً وفهماً جماعياً من خلال المضي بها قدماً.

تلتزم الإمارات العربية المتحدة التزاماً كاملاً بعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة في خدمة رؤية مؤتمر القمة العالمي.

**السيد جانغ كيون لي** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص للرئيس والميسرين المشاركين، سفيري الإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، على جهودهما وقيادتهما في توجيه استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأهنئهما، فضلاً عن جميع الوفود الأخرى التي شاركت في عملية التفاوض، على النجاح في وضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33)، التي ستعتمد غداً. ستوجّه تلك الوثيقة التاريخية المجتمع الدولي في تحقيق رؤية مجتمع المعلومات الشامل المتمحور حول الإنسان والموجّه نحو التنمية لـ ١٠ سنوات أخرى بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف وفي تونس، تم إحراز تقدم كبير في العقد الماضي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تحقيق رؤية مؤتمر القمة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي ما فتئت تؤدّي دوراً حفازاً في التطور السريع للإنترنت والاتصالات المتنقلة. وهذا بدوره قد أحدث ثورة في حياتنا اليومية وأوجد فرص عمل وصناعات جديدة، في حين يجعل من الممكن بسهولة تبادل المعارف ما بين جميع القطاعات من أقصى العالم إلى أقصاه.

وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي لم يسبق له مثيل في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن سد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. إن تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر لا غنى عنه لنستفيد استفادة كاملة من منافع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

كما أن إدارة الإنترنت، المبنية على أسس الشفافية والديمقراطية وإشراك الجميع والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، مسألة هامة ينبغي أن نعالجها فيما نمضي قدما.

وفي سياق النظر في جميع هذه التحديات وتحقيق رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ترى جمهورية كوريا أن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يكفل مشاركة الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمر بالغ الأهمية. ففي عالم اليوم المترابط، لم يعد بالإمكان حل التحديات المعقدة دون التعاون والتآزر بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتكنولوجية – أن يعملوا معا في التصدي لهذه التحديات، مع القيام في الوقت نفسه بتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

ويرى وفد بلدي أن معالجة الفجوة الرقمية هي المهمة الأهم والأكثر إلحاحا لجميع أصحاب المصلحة في سياق تحقيق رؤية القمة العالمية. وينبغي زيادة الاستثمارات في الشبكات والخدمات العريضة النطاق. ويتعين علينا أيضا إيجاد السبل الكفيلة بتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المساواة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، فضلا عن الإدماج الاجتماعي. ومن الضروري أيضا بذل جهود لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وإنشاء محتوى متعدد اللغات.

إن إتاحة إمكانية الوصول إلى الإنترنت للجميع هدف يمكن تحقيقه. والواقع أن كوريا كانت في السابق بلدا متخلفا عن الركب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. ففي عام ١٩٨٠، لم تكن نسبة انتشار الهواتف في بلدنا تتجاوز ٧ في المائة. غير أننا نحتل اليوم مراتب متقدمة سواء في استخدام تكنولوجيا المعلومات أو على صعيد ”الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“، وكذلك في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية. وبفضل الاستثمارات الكبيرة في الهياكل الأساسية الوطنية لشبكة الإنترنت العريضة النطاق ذات السرعة العالية، فضلا عن وضع لوائح لتشجيع المنافسة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، أصبحت كوريا الآن أحد أكثر بلدان العالم تقدما في مجال الربط بخدمات الإنترنت العالية السرعة. والمبادرات الجديدة التي توظف الإنترنت كمنبر، مثل الحكومة الإلكترونية والخدمات الصحية الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية والوسائط الرقمية، تُحدث ثورة في حياة الشعب الكوري.

وكما ذكرت رئيسة بلدي، السيدة بارك جيون – هاي، بوضوح في خطابها أمام مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات الذي عُقد في كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن جمهورية كوريا مستعدة وراغبة في تبادل خبراتها في مجال التنمية الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المجتمع الدولي. وتساعد كوريا البلدان النامية في رفع مستوى قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضخ المزيد من الحيوية في الاقتصادات وجعلها أكثر قدرة على الاستمرار ولتعزيز الربط الإلكتروني. ونحن نوفر برامج تدريبية واستشارات تتعلق بالسياسات لصناع القرارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية ونساعد في إعداد مبادرات للحكومة الإلكترونية في هذه البلدان. كما أنشأنا المركز العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني للتنمية، والذي ييسر بناء قدرات البلدان النامية في مجال حماية المعلومات. وعلاوة على ذلك، أعلنت الرئيسة بارك جيون – هاي، خلال زيارتها الأخيرة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) اليونسكو، عن مبادرة مدتها خمس سنوات للعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحسين ظروف الحياة، وذلك بهدف تقديم خدمات استشارية في مجال السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، كما ستدعم المبادرة تعزيز الموارد البشرية في البلدان النامية. واستنادا إلى خبرة كوريا في توسيع نطاق الشبكات العريضة

النطاق وإنشاء الحكومة الإلكترونية وتنفيذ سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار، ستعمل حكومة بلدي عن كثب مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، في تحقيق أهداف ورؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ الوثيقة الختامية.

وأخيرا، يسرنا العمل مع جميع أصحاب المصلحة خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا سيما في هذه الفترة البالغة الأهمية التي نحتفل خلالها بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومرة أخرى، نرحب بالوثيقة الختامية ونأمل أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى القادم في عام ٢٠٢٥ حافلا بالإنجازات في جميع أنحاء عالمنا العالي السرعة والذي يزداد ارتباطا.

**السيد مارتينو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في نهاية العملية التي بدأت قبل بضع سنوات بمشاركة العديد من المؤسسات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو سيدة عمرها ١٥٠ عاما تنتظرها بعض الأيام الجميلة، واليونسكو واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية – أود الآن أن أقدم استنتاجين عامين عقب استعراض استغرق شهورا طويلة للالتزامات والمبادئ التي اعتمدناها قبل ١٠ سنوات.

أولا، نحن جميعا نتفق على الأهداف الإنمائية، ولكن مناقشاتنا تعقدت بفعل الاختلافات في النُهج التي نتبعها، وفي كثير من الأحيان، بسبب سوء الفهم في ما بيننا. ونحن جميعا نتشاطر نفس الأهداف في مجال التنمية ونفس اليقين بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستواصل القيام بدور حاسم في تحقيق هذه الأهداف. وقد حدّثنا أهدافنا بالاتفاق في أيلول/سبتمبر على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وبالاتفاق، قبل بضعة أيام في باريس، على أن نلتزم بطريقة ملزمة في ما يتعلق بتغير المناخ.

ثانيا، إننا نتشاطر الإيمان ذاته بأن الابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينطويان على ميزة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكنني أن أقدم قائمة بآثار التكنولوجيات الجديدة على البيئة، وعلى وجه التحديد مع نمو المدن الذكية، والتي ستكون عنصرا أساسيا من عناصر السياسات البيئية مستقبلا. ولكل هذه الأسباب، ترغب فرنسا والاتحاد الأوروبي في تحقيق الاتساق بين استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض خطة عام ٢٠٣٠.

بعد مرور ١٠ سنوات، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي أحدث تغييرا كبيرا في أساليب الحياة وأنماط السلوك، تبقى الفجوة الرقمية التي ما زالت، على الرغم من كل هذا، كبيرة جدا نتيجة التفاوت من حيث الربط الإلكتروني وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. ويجب أن نساعد المنازل التي لا تزال غير متصلة بشبكة الإنترنت في البلدان النامية والتي تبلغ نسبتها ٦٥ في المائة على دخول مجتمع المعلومات، ويجب أن نكفل، على وجه الخصوص، أن يكون هذا المجتمع مفتوحا أمام النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أطلقت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه آلية لتيسير التكنولوجيا. وأؤكد رغبة فرنسا في نجاح الأمم المتحدة والآلية التي تضم أصحاب مصلحة متعددين. وستواصل فرنسا تحديدا تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من خلال عدد من المبادرات المحلية، بما في ذلك في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، فإنه لا تزال بيننا خلافات في ما يتعلق بنُهجنا، وأود أن أتناولها الآن حيث أعتقد أنها تقوم إلى حد كبير على سوء الفهم.

أولا، إننا ندرك جميعا المخاطر التي تشكلها التهديدات المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني للتنمية. ولا شك في أن التنمية المتجانسة لبلد ما ترتبط بإتقانه لاستخدام نظم اتصالات آمنة وموثوقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، تحت سلطة الأمم المتحدة، لوضع إطار معياري مُصمم خصيصا للفضاء الإلكتروني مع احترام القانون الدولي القائم، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى صعيد مكافحتنا للجرائم الإلكترونية، لاحظنا في الأسابيع الأخيرة فيما بيننا أن البعض ينظر إلى طابع اتفاقية الجرائم الإلكترونية الذي كان إقليميا في البداية بوصفه عقبة أمام تحويلها إلى صك عالمي.

وأود أن أؤكد على أنها، على الأقل، أداة رائعة أثبتت كفاءتها وقوتها. فالعديد من البلدان خارج أوروبا أعضاء فيها، بما في ذلك دول ناشئة، وهي تستخدمها كمصدر مباشر لتشريعاتها الوطنية. إن عدونا المشترك هو الجريمة الإلكترونية العابرة للحدود الوطنية. فلمَ لا نجعل السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في هذا المجال أولوية؟

ثانيا، إننا أيضا نعتقد اعتقادا راسخا أن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينبغي أن يستند إلى احترام حقوق الإنسان العالمية كما تم تعريفها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال. وأود أن أنوه كذلك ببيان أصحاب المصلحة المتعددين – المشار إليه على نحو ملائم في مشروع وثيقتنا الختامية (A/70/L.33) – وهو البيان الذي اعتمد، كما تعلم الجمعية، في ختام الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (NETmundial) الذي نُظم بمبادرة من رئيسة البرازيل ديلما روسيف. وفي رأينا، أنه مثال ناجح بصفة خاصة لنهج تعدد أصحاب المصلحة الذي ينبغي أن يلهمنا.

وكما ذُكر أكثر من مرة خلال اليوم، يجب تطبيق حقوق الإنسان على الإنترنت أيضا. وأود أن أشدد على أن حرية الرأي والتعبير، التي تشمل أيضا حرية إصدار المعلومة وتلقيها فضلا عن حماية حقوق المؤلفين، هي في صميم شبكة الإنترنت وتشكل الأساس لجميع الحريات الأساسية الأخرى. وينبغي حظر الرقابة، سواء من جانب الدول أو الشركات. ونود أيضا أن ندعو إلى توفير حماية خاصة للمدونين الذين يواجهون تهديدات جديدة وهم من بين أول ضحاياها – فهم ضحايا للرقابة ويواجهون أحيانا السجن وحتى عقوبة الإعدام. وأخيراً، يجب أن نشير إلى أن التشريعات الوطنية ينبغي أن تحترم مبدأي التناسب والشفافية عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى البيانات الشخصية للأفراد.

ثالثا، لقد انزلقنا في مناقشات زائفة بشأن إدارة الإنترنت العالمية. فإننا متفقون جميعا على أننا نريد أن تكون مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وديمقراطية حقا، ومع ذلك نتجادل حول الكلمات بدلا من بحث أفضل السبل لحل المشاكل الملموسة. وفي اعتقادنا، إذا ما أجري هذا النقاش على المستوى النظري التجريدي فلا يمكن أن يصل بنا إلى توافق آراء سلمي. ونحن نتفهم الإحباط الذي يشعر به البعض ومخاوف البعض الآخر. ولذلك، فإني أود أن أتناول عددا من النقاط الأساسية.

أولا، نحن هنا في هيكل الأمم المتحدة. ويجب أن نجتمع هنا، في الأمم المتحدة، لمناقشة هذه القضايا. وتؤمن فرنسا بأنه ينبغي للأمم المتحدة وتعددية الأطراف أن تظل الأساس الذي يستند إليه النظام الدولي، لأننا لا نملك بديلا ذا مصداقية أو مشروعية.

ثانيا، من الواضح أن تاريخ الإنترنت صنعه أولاً المدرسون والباحثون والمهندسون وبعد ذلك رجال الأعمال وفي نهاية المطاف، وقبل كل شيء، مستخدموها. واليوم، فإن الدول غير مجهزة البتة، من دون أصحاب المصلحة من القطاع الخاص

في هذا المجال، للتعامل مع تطور التكنولوجيات وحجم التحديات المرتبطة بذلك. فهي بحاجة إلى دعم القطاع الخاص من أجل تعزيز وحماية المصلحة العامة. وقد ظلت فرنسا، منذ مؤتمري قمة جنيف وتونس، تدعم نهج تعدد أصحاب المصلحة، وتعتمد الحكومة الفرسنية منذ بضع سنوات على مجلس وطني للتنمية الرقمية، تم إنشاؤه بعد بضع سنوات من اللجنة البرازيلية لتوجيه الإنترنت، وهو يمثل أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ويجري استشارته بشأن مشاريع القوانين والقضايا الرئيسية ذات الصلة بالتنمية الرقمية.

ومع ذلك، فإن الدول وحدها هي التي يمكنها أن تدعي بحق أنها تسعى للمصلحة العامة، والدول وحدها هي التي تمتلك الشرعية الديمقراطية التي تمكنها من تمثيل الشعوب، الذين هم مواطنون أولاً ومستخدمون للإنترنت ثانيا. ويجب أن نتأكد من أن الدول ستظل قادرة على ضمان أن تكون تلك السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فعالة إذا أريد لها أن تكون قادرة على توفير حماية فعالة للحقوق آنفة الذكر للجميع على الإنترنت. ولا يمكننا أن ندعي أننا نريد شبكة إنترنت واحدة غير مجزأة من دون أخذ وجهات نظر الدول في الحسبان. إن أية محاولة لإدارتها مع تجاهل المسؤوليات المحددة والعامة للدول وشواغلها المشروعة ستفقد أي حق في ادعاء الشرعية التي تمثل شرطا أساسيا لتمثيل جميع الناس.

كما إننا نؤيد تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لأننا نعتقد أن من المهم جدا كفالة مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه رقمنة العالم، على الأقل مرة في السنة، مناقشة علنية وشاملة لأقصى حد ممكن. ولكننا نعتقد أن المنتدى يجب أن يستمر في التطور إذا أريد له أن يكون أكثر انفتاحاً على أولئك من غير المطلعين على بواطن الأمور، وأكثر ترحيبا بجميع أصحاب المصلحة في مجال الإنترنت في البلدان النامية، وأكثر شفافية بشأن إجراءاته، وأفضل تمثيلا للمستخدمين الذين ينبغي أن ينظروا إليه على أنه مكان التقاء مفيد. ونعتقد أن أفضل طريقة لإحراز تقدم هي تحسين تقييم إسهام المحافل الوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر باختيار المتكلمين والإسهامات. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بأصدقائنا البرازيليين الذي تمكنوا من تنظيم اجتماع ممتاز لمنتدى إدارة الإنترنت في جواو بيسوا.

وأود أن اختتم بياني بالإشارة إلى أن إمكانية الوصول السريع والعالمي والميسور إلى شبكة الإنترنت هي إحدى الأولويات العليا لفرنسا، وسنحتاج إلى استثمار الجميع لتحقيقها.

**السيد موراليس لوبيث** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب اجتماع اليوم الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأود أن أبدأ بالتنويه بالعمل الممتاز الذي قام به ميسرا العملية، سفيرا لاتفيا والإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، على جهودهما الدؤوبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية التي نحن بصدد اعتمادها (A/70/L.33).

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/70/PV.76).

تؤيد كولومبيا المبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونحن نتشاطر بصفة خاصة الرأي القائل بأنه ينبغي أن تتخذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نهجا يتمركز أكثر حول الإنسان ويكون أكثر شمولا وموجها نحو التنمية، وذلك لتحسين نوعية الحياة وإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي إيجابي. وهذا بالتحديد هو روح سياساتنا الوطنية و ”خطتنا الرقمية الحية ٢٠١٤-٢٠١٨“، التي تهدف إلى وضع كولومبيا في طليعة تطوير التطبيقات الاجتماعية التي

تستهدف مواطنينا الأكثر فقراً وتزيد من كفاءة وشفافية الحكومة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويظل جدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نفس قدر أهميته لدى إنشائها لأول مرة. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين الاعتراف بأهمية الدور الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على الرغم من إحراز تقدم كبير في تطبيقها. ومن الضروري أن نعالج الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها بكفاءة وفعالية، لا سيما من خلال ضمان إمكانية وصول حقيقية في المناطق الريفية وسد الفجوة بين الجنسين. ومن المهم كذلك أن تكون هناك آليات مالية كافية ومستدامة لتنفيذ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات وكفالة استمرارية نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في صنع القرار على الصعيد الدولي. وسيكون تعزيز التعاون الدولي حاسما في مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني وضمان حقوق الإنسان وحرية التعبير على شبكة الإنترنت، وكذلك في تعزيز آليات رصد واستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تؤثر على جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأهميتها الهائلة في الإسراع بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وتحقيق الرؤية التي بلورها قادتنا في هذه الخطة العالمية الجديدة للتنمية المستدامة. ومن المهم بشكل حيوي أن نوجد أوجه تآزر وتقارب حقيقية على جميع المستويات بين استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولذلك يسعدنا أن الوثيقة الختامية تدعو إلى ذلك.

ويمثل إنشاء وتطوير ونشر تكنولوجيات وابتكارات جديدة والمعارف ذات الصلة – بما في ذلك نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية، محركا قويا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويسرُّنا في ذلك السياق، أن نرى أن مشروع الوثيقة الختامية يؤكد مجددا الحاجة إلى تعزيز الآليات المالية، وتلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا بهدف تيسير تعزيز القدرة على الابتكار في البلدان النامية.

وأخيرا، تعيد كولومبيا تأكيد الدور المحوري الذي يؤديه التعاون الدولي في سد الفجوة الرقمية على جميع المستويات، وتعزيز الآثار الإيجابية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة توطيد الثقة والأمن في استخدام هذه التكنولوجيات، فضلا عن ضمان توجيه العمليات العلمية والتكنولوجية نحو تعزيز رفاه مجتمعاتنا وتنميتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.